الفصل الاول

الاطار المنهجي والدراسات السابقة

يتناول هذا الفصل الإطار المنهجي للدراسة والدراسات السابقة ويتكون من مبحثين يتناول المبحث الاول الاطار المنهجي للدراسة ويتناول المبحث الثاني الدراسات السابقة .

1.1 الإطار المنهجي للدراسة:

1.1.1 مقدمة:

الهجرة ظاهرة قديمة قدم الإنسان نفسه، فالإنسان عرف أولاً الزراعة وبدأ يعتمد في غذائه على ما يخرجه من التربة ولكن حرفة الزراعة أصبحت غير مجدية بالنسبة له فحاول أن يبحث عن مهنة أخرى تحقق له طموحه وإشباع رغباته من الحاجات التي يريدها وبدأ في غزو الأراضي الأخرى في شكل مجموعات صغيرة في بادئ الأمر ولكنه لم ينتشر في كل بقاع الأرض بدرجة واحدة وكان عندما يجد نفسه وسط رزق وفير وخير كثير يستقر ويتكاثر عدده ثم يبدأ تنقلاته مرة أخرى الى أرض غيرها عندما تضيق حياته للمرة الثانية ،هكذا بدأت الهجرة الأولية ثم تطورت مع تطور الإنسان حتى أخذت الشكل الحديث ، والهجرة ذات مفهوم واسع تجمع في طياتها المعنى الاجتماعي والاقتصادي والسياسي و تختلف دوافـعها من منطقة الى أخرى الا أن الدافع الاقتصادي يظل أهم الدوافع لأغلب التحركات السكانية الطوعية من داخل القطر الى أقطار أخرى أو من مدينة الى مدينة أخرى داخل القطر حيث يمثل القاسم المشترك الذي يدفع كثيراً من المهاجرين الى الاتجاه نحو مناطق الجذب السكاني التي تتوفر بها العوامل الاقتصادية الجاذبة أملاً في تحسين مستوى العيش كهدف أساسي ، وظهرت هجرة السودانيين بمعدلات كبيرة وملحوظة الى دول الخليج وخاصة المملكة العربية السعودية بعد ارتفاع أسعار البترول في عام 1973م، وتعتبر تحويلات العمالة المهاجرة إلى بلدان المنشأ وما تمثلة من تعزيز لموارد الدول غير النفطية من النقد الأجنبي أهم الأثار الإقتصادية المباشرة المرتبطة بظاهرة الهجرة والدافع الرئيسي وراء تشجيع الحكومات في الدول غير النفطية لإنتقال أبنائها للعمل في الدول العربية

النفطية[1] وقد بلغت أهمية هذه التحويلات وأثرها علي التنمية في كونها أحد أهم التدفقات المالية على مستوى العالم حيث يفوق حجم تدفقات تحويلات المهاجرين حجم تدفقات المعونات الأجنبية وتأتي مباشرة من حيث الحجم بعد تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشرة ، كما تمثل التحويلات إحدى الأدوات التي يمكن أن تساهم مساهمة إيجابية وفعالة في تنمية إقتصادات الدول المستقبلة لها [2] وتتاثر تحويلات العاملين بالخارج بمجموعة من العوامل على المستوي الجزئي والكلي حيث ان التحويلات بدافع الإيثار لاتتاثر كثيرا بمحددات الإقتصاد الكلي عكس التحويلات بدافع الإستثمار الذي يتوقف على مجموعة من المحددات على المستوى الكلي كحال الاستثمار الأجنبي.

2.1.1 مشكلة الدراسة:-

تلعب تحويلات المهاجرين دوراً مهما في دعم موازين مدفوعات الدول المستقبله لها الا ان السودان لم يحقق الاستفاده المرجوه منها حيث ظل الاقتصاد السوداني يعاني من نقص كبير في الارصدة من العملات الأجنبية ظهر ذلك جليا في اختلال ميزان المدفوعات وتدهور سعر الصرف مما يقتضي البحث عن العوامل التي تؤثر على تحويلات المهاجرين في السودان ومن ثم بناء نموذج قياسي يوضح العلاقة بين هذة المحددات وتحويلات المهاجرين ويمكن طرح مشكلة الدراسة من خلال السؤال الرئيسي التالي:-

ماهي أهم العوامل التي تؤثر على تحويلات المهاجرين السودانيين ؟ وتتفرع منه الاسئلة الفرعية التالية:

1.ماهو أثر سعر الصرف الرسمي على تحويلات المهاجرين السودانيين ؟

2.ماهو أثر سعر الصرف الموازي على تحويلات المهاجرين السودانيين ؟

3. ماهو أثر معدل الناتج المحلي الإجمالي على تحويلات المهاجرين السودانيين ؟

([1]) د. نجلاء الأهواني، (1987) هجرة العمالة من تركيا وبنغلاديش ، دار الكتاب للنشر والترجمة والتوزيع، قبرص ، ص (144).

([2]) حسين عبد المطلب الأسرج ، 2016م، هجرة الكفاءات العربية ، ص(8).

4.ماهو أثر معدل التضخم على تحويلات المهاجرين السودانيين ؟

3.1.1 فرضيات الدراسة:-

١. توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف الرسمي وتحويلات المهاجرين السودانيين.
٢. توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف الموازي وتحويلات المهاجرين السودانيين.
٣. توجد علاقة عكسية ذات دلاله إحصائية بين معدل التضخم وتحويلات المهاجرين السودانيين.
٤. توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الناتج المحلي الاجمالي وتحويلات المهاجرين السودانيين .

4.1.1 أهمية الدراسة :-

اولاً : الأهمية العلمية

تتبع الأهمية العلمية لموضوع الدراسة من أهمية الموضوع نفسه والمعرفة العلمية التي سوف تتحقق باكتمال بناء نموذج قياسي للعوامل المؤثره على تحويلات المهاجرين السودانيين خلال فترة الدراسة في الأجلين الطويل والقصير وذلك لقلة الدراسات التي تناولت الموضوع خلال فترة الدراسة .

ثانيا : الأهمية التطبيقية

يمكن الاعتماد على نموذج الدراسة في تحديد العوامل التي تؤثر علي تحويلات السودانيين العاملين بالخارج وبالتالي المساهمة في اتخاذ القرار ورسم السياسات الاقتصادية.

5.1.1 أهداف الدراسة :-

تتمثل اهداف الدراسة في الأتي :

١. التعرف على ظاهرة هجرة العمالة الدولية وأسبابها وآثارها.
٢. التعرف على تطورات الهجرات السودانيه وأسبابها وانواعها واتجاهاتها
٣. تسليط الضوء على تحويلات المهاجرين وأهميتها والعوامل المؤثرة عليها.

٤. التعريف بالنماذج القياسية واستخداماتها.

٥. قياس وتحليل العوامل المؤثره على تحويلات المهاجرين السودانيين في الأجلين الطويل والقصير

٦.الخروج بتوصيات تساعدعلى استقطاب تحويلات المهاجرين السودانيين .

6.1.1 حدود الدراسة:

1.**الحدود الزمنية** :- الحصول على بيانات ثانوية لمتغيرات الدراسة خلال الفترة من (1980-2017م) حيث شهدت هذة الفترة انحسار كبير في موارد النقد الاجنبي لاسيما بعد انفصال جنوب السودان وخروج نسبة كبيرة من موارد البترول من موازنة الدولة مما زاد الضغط على ميزان المدفوعات وتراجع اسعار صرف العملة الوطنية .

2.**الحدود المكانية:** جمهوية السودان

3.**حدود الموضوع** :العوامل المؤثرة على تحويلات المهاجرين

7.1.1 منهجية الدراسة :-

تعتمد الدراسة على المنهج التاريخي في تتبع الابحاث السابقة والاطار النظري في تجميع البيانات والمعلومات المتعلقة بالظاهرة وذلك بهدف التتبع التاريخي لها ،والمنهج الوصفي التحليلي والاسلوب القياسي في تقدير النموذج

8.1.1 نموذج الدراسة :-

تعتمد الدراسه في بناء النموذج القياسي على النظرية الإقتصاديه والدراسات السابقة التي أوضحت وجود علاقة بين تحويلات المهاجرين (متغيرتابع) و سعر الصرف ومعدل التضخم والناتج المحلي الاجمالي (متغيرات مستغلة)

$$R = f\left(gdb, ex, pex, \inf,\right)$$

و لتقدرير هذه العلاقة تستخدم الدراسة منهجية الإنحدار الذاتي ذي الفجوات الموزعة (ARDL):

$$\Delta Y_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{m} \beta_i \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=0}^{n} \theta_i \Delta X_{t-i} + \lambda_1 Y_{t-1} + \lambda_2 X_{t-1} + \eta_t$$

حيث تعبر λ_1 و λ_2 عن معاملات العلاقة طويلة الأجل، أما β و θ فتعبران عن معاملات العلاقة قصيرة الأجل. ويشير ال Δ الى الفرق الأول للمتغيرات، بينما يمثل كل من n, m فترات الإبطاء الزمنية للمتغيرات ،ويمكن كتابة نموذج الدراسة وفقا للصيغة العامة كالاتي:

$$\Delta R_{t=}\alpha_0 + \sum_{i=0}^{m} \beta_1 \Delta R_{t-1} + \sum_{i=0}^{n} \theta_2 \Delta GDP_{t-1} +$$
$$\sum_{i=0}^{n} \theta_3 \Delta EX_{t-1+} \sum_{i=0}^{n} \theta_4 \Delta INF_{t-1} +$$
$$\lambda_1 R_{t-1} + \lambda_2 GDP_{t-1} + \lambda_3 EX_{t-1} + \lambda_4 INF_{t-1} + ex$$

حيث ان:

n،m فترات الابطاء الزمني

Δ:الفروق الاولي للمتغيرات

β_i ، θ_i :معاملات العلاقة قصيرة

i:معاملات العلاقة طويلة الاجل

R: تحويلات المهاجرين

GDP :الناتج المحلي الجمالي

EX :سعر الصرف

INF: معدل التضخم

et:العوامل الاخرى غير المضمنة في النموذج(حد الخطأ)

9.1.1 مصادر البيانات:-

تعتمد الدراسة على الكتب والمراجع العلمية، الدراسات السابقه وتقارير بنك السودان المركزي، الجهاز المركزي للاحصاء ،وزارة العمل، البنك الدولي وغيرها.

10.1.1 هيكل الدراسة :-

تم تقسيم الدراسة الى سته فصول يتناول الفصل الأول الإطار المنهجي والدراسات السابقه ، ويتناول الفصل الثاني الإطار النظري للهجرة والتحويلات ، ،ويتناول الفصل الثالث هجرة وتحويلات السودانيين، ويتناول الفصل الرابع الإطار النظري للنماذج القياسية ويتناول الفصل الخامس بناء وتقدير نموذج تحويلات المهاجرين السودانيين ، ويتناول الفصل السادس مناقشة الفرضيات و النتائج والتوصيات.

2.1 الدراسات السابقة:-

1.2.1 دراسة ترقو محمد وبن مريم محمد (2018م)[1]

تناولت الدراسة محددات التحويلات الرسمية للمهاجرين الجزائريين في الفترة من (1994-2018م) وتمثلت مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي ،ماهي المحددات الاساسية لتحويلات المهاجرين في الجزائر؟ ،تمثلت اهم فرضيات الدراسة في وجود علاقة عكسية بين معدلات التضخم والتحويلات ،وجود علاقة طردية بين سعر الصرف الرسمي والتحويلات ، وجود تأثير طردي لمعدل النمو وسعر الفائدة على التحويلات، إتبعت الدراسة إسلوب القياس الاقتصادي لاختبار طبيعة محددات تحويلات المهاجرين ومدى تاثيرها على سلوك التحويلات في الأجل الطويل والقصير باستخدام منهجية الإنحدار الذاتي ذي الفجوات الموزعة ، خلصت الدراسة الي عدة نتائج اهمها وجود تأثير طردي معنوي إحصائيا لتحويلات المهاجرين متأخرة بفترة على تحويلات المهاجرين في الفترة الحالية ،وجود تاثير طردي معنوي إحصائيا لسعر الفائدة على التحويلات،وجود تاثير عكسي ومعنوي إحصائيا لنمو الكتلة النقدية علي تحويلات المهاجرين ،وجود تاثير طردي معنوي احصائيا لسعر الصرف الرسمي علي تحويلات المهاجرين، وجود تاثير عكسي لمعدل التضخم علي التحويلات، اوصت الدراسة بعدة توصيات اهمها ضرورة خلق إستراتيجية لتخفيض الفارق الكبير بين سعر العملة الرسمي وقيمتها في السوق السوداء ،التعريف بالفرص الاستثمارية للمهاجرين وتحسين بيئة الإستثمار في بلد الأصل ،إنشاء وكالات بنكية في بلدان الهجرة لتسهيل عمليات التحويل الرسمي.

2.2.1 دراسة مودة معتصم (2016م)[2]

تناولت الدراسة أثر تحويلات السودانيين العاملين بالخارج علي سعر الصرف في السودان ، تمثلت مشكلة الدراسة في السؤال التالي هل تحويلات السودانيين العاملين بالخارج لها تاثير علي سعر الصرف في السودان ،افترضت الدراسة ان تحويلات السودانيين العاملين بالخارج لاتؤثر

([1]) .ترقو محمد وبن مريم محمد2018م،محددات التحويلات الرسمية للمهاجرين في الجزائر ،ورقة علمية منشورة ،جامعة الشلف ،مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد الثالث عشر

([2]) مودة معتصم ،2016م،اثر تحويلات السودانيين العاملين بالخارج علي سعر الصرف السوداني في الفتره من(2003م-2013م) ، رسالة ماجستير،جامعة النيلين

علي سعر الصرف في السودان ،هدفت الدراسة الي التعرف علي تحويلات السودانيين العاملين بالخارج وأثرها على سعر الصرف في السودان ووسائل جذبها ،انتهجت الدراسة المنهج الوصفي ،خلصت الدراسة الي عدة نتائج اهمها وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين سعر الصرف وتحويلات السودانيين العاملين بالخارج ،تحويلات السودانيين العاملين بالخارج تؤثر علي سعر الصرف بنسبة 65%،اوصت الدراسة بتفعيل دور القطاعات الانتاجية وتوفير سلع الصادر استنادا علي التنافسية العالمية وذلك لزيادة قيمة العملة وبالتالي تحسين سعر الصرف .

3.2.1 دراسة بلميمون عبدالنور(2015م) [1]

تناولت الدراسة أثر التحو يلات المالية للمهاجرين علي الأقتصاد الجزائري ، هدفت الدراسة الي توضيح ماهية ظاهرة الهجرة ومد ى تاثيرها علي إقتصادات الدول المصدرة لها ، تمثلت اشكالية الدراسة في الإجابة علي السؤال الرئيسي ماهو أثر التحويلات المالية للمهاجرين علي الإقتصاد الجزائري ،تمثلت أهم فرضيات في وجود أثر إيجابي للهجرة على تخفيف حدة البطالة ،تساهم تحويلات المهاجرين في تخفيف حدة الفقر ، خلصت الدراسة الي أن عامل مسقط الرأس هو المحدد الرئيسي في إستثمارات المهاجرين علي المستوي الوطني ، تلعب تحويلات المهاجرين المالية دورا فعالا في الحد من الفقر ،أوصت الدراسة بـأخذ التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين بعين الإعتبار لتمثيلها المصدر الثاني في جلب العملة الاجنبية، وضع سياسات إقتصادية تشجع المهاجرين العائدين علي الإستثمار ،الرفع من معدلات الفائدة علي الأموال المدخرة من طرف المهاجرين علي مستوي البنوك .

4.2.1 دراسة مقاتل جلول (2014م)[2]

تناولت الدراسة تحليل آثار تحويلات المهاجرين في تحقيق التنمية الاقتصادية بهدف بيان الأهمية الاقتصادية لرأس المال البشري ودوره في عملية التنمية الاقتصادية، تمثلت مشكلة الدراسة في معرفة اثر إنتقال رأس المال البشري في تفعيل التنمية الاقتصادية، استخدمت الدراسة نماذج قياسية لقياس اثر عوائد رأس المال البشري علي النمو الإقتصادي في الجزائر في الفترة

([1]) بلميمون عبدالنور .2015م، أثر التحويلات المالية للمهاجرين علي الإقتصاد الجزائري ، رسالة دكتوراة منشورة، جامعة ابو بكر بلقيد بالجزائر .

([2]). مقاتل جلول، 2014م، أثر رأس المال البشري في تفعيل التنمية الإقتصادية في دول شمال أفريقيا ، رسالة ماجستير منشوره، جامعة حسيبة بن بوعلي ،الجزائر.

من (1990 – 2010م) ، تمثل أبرز فرضيات الدراسة في وجود تأثير ايجابي لمعدل النمو علي تحويلات المهاجرين ، خلصت الدراسة إلي ان معدل النمو لا يؤثر علي تحويلات العاملين بالخارج ،أوصت الدراسة بتحفيز وتشجيع التحويلات عبر القنوات الرسمية ،تحسين بيئة الإستثمار ،كما أوصت بإجراء دراسة لمعرفة أثر سعر الصرف في جذب تحويلات المهاجرين.

5.2.1 دراسة فواتح الكباشي أحمد الزين(2014م) [1]

تناولت الدراسة مساهمة تحويلات السودانين العاملين بالخارج في الإقتصاد السوداني من حيث توفير النقد الاجنبي ومساهمتها في الناتج القومي الإجمالي ، هدفت الدراسة الي الوقوف علي حجم التحويلات وتأثيرها على الإقتصاد السوداني ،تمثلت إشكالية الدراسة في التعرف على مدى تأثير استقرار سعر الصرف علي تحويلات السودانيين العاملين بالخارج ، تمثلت أبرز فرضيات الدراسة في تأثير اتساع الفجوة بين سعر الصرف الرسمي والموازي سلبا على تحويلات المهاجرين السودانيين ،إنتهجت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ،خلصت الدراسة الي ضعف تحويلات المهاجرين السودانيين مقارنة مع اعداد المهاجرين ، زيادة الفجوة بين سعر الصرف الرسمي والموازي تؤثر سلباً علي حجم تحويلات المهاجرين السودانيين ،أوصت الدراسة بإصلاح سياسة سعر الصرف وذلك بإتباع الدولة سياسة سعر الصرف العائم بحيث لا يكون هنالك فرق كبير بين الصرف الرسمي والسعرالموازي.

6.2.1 دراسة عيشاوي علي (2014م)[2]

تناولت الدراسة محددات الحركة الدولية لرأس المال دراسة حالة عينة من الدول في الفترة من 2000م–2014م، تكمن مشكلة الدراسة في تحديد المتغيرات الاقتصادية المؤثرة علي الحركة الدولية لرأس المال بشقية الاستثمار الأجنبي المباشر والإستثمار المحفظي ،افترضت الدراسة وجود علاقة طردية بين سعر الصرف وتدفقات رأس المال،توجد علاقة عكسية بين معدلات التضخم وتدفقات رأس المال، انتهجت

([1]). فواتح الكباشي أحمد ال زين،2014م ،تحويلات السودانيين العاملين بالخارج السياسات والأثر ، رسالة ماجستير، جامعة النيلين.

([2]).عيشاوي علي ،2014م، محددات الحركة الدولية لرؤوس الاموال ،ورقة علمية منشورة جامعة بوضياف المسيلة

الدراسة المنهج الوصفي باستخدام نماذج البانل ،خلصت الدراسة الي عدة نتائج اهمها ان الاستثمار المحفظي يرتبط ايجابا مع معدلات سعر الصرف وعكسيا مع معدلات التضخم .

7.2.1 دراسة د. عمادعبد المسيح شحاتة(2013 م) [1].

تناولت الدراسة الأثار الإقتصادية لهجرة العمالة المصرية ،هدفت الدراسة إلي التعرف على الملامح الرئسية لهجرة القوي العاملة المصرية، تمثلت مشكلة الدراسة في معرفة الآثار الإقتصادية المترتبة علي هجرة العمالة المصرية للخارج ، أفترضت الدراسة عدة فرضيات أهمها ،هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد المهاجرين والتحويلات ،هنالك علاقة طردية بين التحويلات ومعدل الإستثمار،هنالك علاقة طردية بين سعر الفائدة والتحويلات ،هنالك علاقة عكسية بين التحويلات وسعر الصرف، إنتهجت الدراسة المنهج الإستقرائي في التحليل الإقتصادي من الناحية الوصفية والكمية حيث تم إستخدام أساليب الإنحدار بالمعادلات الآنية والإنحدار البسيط للتعرف علي الأثار الإقتصادية لهجرة العمالة المصرية إلي الخارج ، خلصت الدراسة إلي عدة نتائج أهمها ،ان زيادة سعر الفائدة تساهم بصورة كبيرة في جذب تحويلات العاملين بالخارج ،تؤثر زيادة سعر الصرف سلبا علي تحويلات العاملين بالخارج، إرتفاع معدلات التضخم تؤثر سلبا علي تحويلات العاملين بالخارج ،النموذج يفسر 88.4% من التغيرات التي تحدث في التحويلات .

8.2.1 دراسة نادية سوداني (2012م) [2]

تناولت الدراسة تحويلات المهاجرين العرب ودروها في التنمية الإقتصادية من خلال دراسة بعض الدول العربية (لبنان – الأردن – مصر – سوريا – اليمن) ،تمثلت مشكلة الدراسة في في معرفة واقع تحويلات المهاجرين العرب وأهم أوجة إستخدامها ، افترضت الدراسة وجود تأثير لتحويلات المهاجرين علي التنميه الاقتصادية في الدول المستقبله،تمثل تحويلات المهاجرين مصدر سيوله

([1]) . د . عمادعبد المسيح شحاتة ، 2013م، الأثار الإقتصادية لهجرة العمالة المصرية إلي الخارج، ، معهد بحوث الإقتصاد الزراعي ، ورقة علمية منشوره.

([2]). نادية سوداني ، 2010م ،تحويلات المهاجرين العرب ودورها في التنمية الإقتصادية (دراسة حالة بعض الدول العربية ، رسالة ماجستير منشورة، جامعة حسيبة بن بو علي بالسلف.

دائمة للدول المستقبله لها، اتبعت الدراسة المنهج التحليلي وخلصت الي أن نقص قنوات التحويل الرسمية وارتفاع تكاليفها يؤدي الي سلوك المهاجرين للطرق غير الرسميه ،اتساع الفارق بين سعر الصرف الرسمي والموازي يؤدي الي انخفاض التحويلات عبر القنوات الرسميه ، تحويلات المهاجرين في الدول العربية متشابهة من حيث إستخدامها فحصة الأسد منها توجة للإستهلاك ثم يليها إقتناء المساكن والعقارات ،أوصت الدراسة بالعمل علي إيجاد إستراتيج يٍ عربية متناسقة ومتكاملة في مجال جذب تحويلات المهاجرين من جهة وحسن إستغلالها من جهة أخري ،إعداد برامج توعية للمهاجرين وافراد عائلاتهم لتعريفهم بقنوات التحويل الرسمية المتعددة وكيفية استثمار هذة التحويلات.

9.2.1 دراسة دولة الصادق الأمين (2012م)[1]

تناولت الدراسة ظاهرة هجرة السودانيين الخارجية والوقوف عل ى آثارها على المجتمع السوداني ، هدفت الدراسة الى التعرف علىى تزايد ظاهرة هجرة السودانيين الخارجية واستمراريتها ، تمثلت مشكلة الدراسة في معرفة التغيرات التي حدثت في المجتمع السوداني نتيجة للهجرة الخارجية ،انتهجت الدراسة المنهج التحليلي ، توصلت الدراسة الي ان تحسين الوضع المعيشي والعثور علي دخل مادي أكبر من أهم اسباب هجرة السودانين العاملين بالخارج ، تستفيد الدولة اقتصاديا من خلال التحويلات المادية والضرائب والمساهمة الوطنية للسودانيين العاملين بالخارج ، تجذب الهجرة الخارجية فئات الشباب وذوي الكفاءات العلمية من غيرهم ، هجرة الكفاءات العلمية السودانية للخارج افقدت السودان فرصة الاستفادة من جهودهم في تنمية الوطن ، علي الدولة أن تستقطب ذوي الكفاءات العلمية والمهنية من المهاجرين السودانيين ، العمل علي ربط السودانيين بالخارج بالوطن.

10.2.1 دراسة د. خالد على عبد المجيد لورد (2012م)[2]

([1]). دولة الصادق الأمين ،2012م، آثار الهجرة الخارجية علي الأسرة السودانية المهاجرة والمجتمع السوداني، رسالة دكتوراة ، جامعة النيلين .

([2]). د. خالد على عبد المجيد لورد،2012م ،الهجرة والتحويلات:- الدوافع – المحددات – المحفزات، ورقة علمية منشورة، مجلة أفاق الهجرة :مركز السودان لدراسات الهجرة والتنمية والسكان، العدد الثامن.

تناولت الدراسة دوافع التحركات السكانية وتحويلات المهاجرين ومحدداتها واستخداماتها تمثلت مشكلة الدراسة في معرفة محددات تحويلات المهاجرين وتاثيراها علي ميزان المدفوعات ،انتهجت الدراسة المنهج التحليلي ،خلصت الدراسة الي ان هناك تأثير مباشر لتحويلات العاملين بالخارج على ميزان المدفوعات ، يرتبط مستوى وحجم التحويلات بشكل اساسي بحجم المحفزات التي تخصص للمهاجرين ومن بين هذه المحفزات انخفاض قيمة العملة الوطنية مقابل الدولار اوالعملات الصعبة الأخرى ،يساهم انخفاض مستوى التضخم في الوطن وانتشار شركات التمويل والمصارف في بلاد المهجر في تشجيع التحويلات الرسمية ، تلعب درجة الاستقرار السياسي في الدولة المستوردة دوراً هاماً في التأثير على ميل المهاجرين في تحويل مدخراتهم من الخارج.

11.2.1 دراسة لطيف وليد(2011م) [1]

تناولت الدراسة ظاهرة الهجرة الدولية للعمالة وتأثيرها علي اسواق العمل المحلية من جهه وتأثير العائد المباشر لها المتمثل في التحويلات المالية للعمال المهاجرين في تمويل التنمية في دول الاصل ، هدفت الدراسة الي توضيح أهمية التحويلات المالية في دعم إحتياطيات دول الأصل من العملات الأجنبية ،تمثلت مشكلة الدراسة في الإجابة علي السؤال الرئيسي كيف تساهم العمالة المهاجرة في تمويل التنمية في دول الأصل؟ ،افترضت الدراسة ان تحويلات المهاجرين مصدر تمويل خارجي مستقر ومضاد للتقلبات الدورية ، انتهجت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ، خلصت الدراسة الي ان تراجع اسعار الصرف للعملات بالاضافة الي بعض السياسيات ساهمت في تطور حجم التحويلات، وجود علاقة عكسية بين الأزمات والتحويلات أي يزيد حجم التحويلات وقت الأزمات ،أوصت الدراسة بالتوسع في الخدمات المصرفية المعنية بالمهاجرين مع إعتماد سياسة تجارية تعتمد علي وفورات الحجم لما لتكاليف التحويل من تأثير علي إختيار قنوات التحويل .

12.2.1 دراسة وداد صالحي(2011م) [2]

([1]). لطيف وليد ،2011م،الأثار التمويلية لليد العاملة المهاجرة علي دول الأصل والأستقبال (حالة دول المغرب العربي) ، رسالة ماجستير منشورة ،جامعة محمد خيضر بلجزائر .

([2]). وداد صالحي،2011م،التحويلات المالية للمهاجرين دراسة مقارنة بين الجزائر – المغرب – تونس ، رسالة ماجستير منشوره، جامعة منتودي بالجزائر.

تناولت الدراسة التحويلات الماليه للمهاجرين الجزائريين واهميتها وإستخداماتها وعوامل اختيار القنوات الرسميه ، تمثلت مشكلة الدراسة في التعرف علي الصعوبات التي تعيق لجوء المهاجرين الجزائريين لإتباع القنوات غير الرسمية في التحويل ولماذا تمثل التحويلات غير النظامية للمهاجرين الجزائريين الأوفر حظا مقارنة بتونس والمغرب؟ ، افترضت الدراسة ان اتساع الفجوة بين سعر الصرف الرسمي والموازي يؤثر سلبا علي التحويلات عبر القنوات الرسمية ،توجد علاقة عكسية بين تكلفة التحويل والتحويلات ،انتهجت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي خلصت الدراسة إلي عدة نتائج أهمها، ارتفاع تكلفة التحويل عبر القنوات الرسمية يمثل الدافع وراء إختيار القنوات غير الرسمية ، ،يعتبر تطور السوق الموازي للعملة الصعبة في الجزائر عاملا مشجعا لدفع التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين الي اختيار القنوات غير الرسمية ،يتسبب اتساع الفارق بين سعر الصرف الرسمي والموازي إلي إحجام المهاجرين عن التحويل الرسمي ،أوصت الدراسة بتحفيز المهاجرين الجزائريين للتحويل عبر القنوات الرسمية من خلال تقديم أسعار صرف تشجيعية وأسعار فائده تفضيلية علي إيداعات المهاجرين.

13.2.1 دراسة سعدون حسين فرحان (2010م)[١]

تناولت الدراسة محددات تدفقات راس المال الخاص في عدد من دول شرق اسيا بالتركيز علي سعر الصرف ،تمثلت مشكلة الدراسة في الاجابة علي السؤال الرئيسي ماهي محددات تدفقات راس المال الخاص ؟،افترضت الدراسة وجود علاقة بين تدفق راس المال الخاص وتغيرات سعر الصرف ،انتهجت الدراسة المنهج الوصفي باستخدام اسلوب المعادلات الآنية في تقدير النموذج خلصت الدراسة الي عدة نتائج أهمها ان تغيرات سعر الصرف تمثل المتغير الرئيسي لتدفقات راس المال ، أوصت الدراسة باعطاء قدر اكبر لمرونة سعر الصرف.

14.2.1 دراسة حاجة عبد الرحمن(2010م)[٢]

تناولت الدراسة دوافع الهجرة السودانية ومدى مساهمتها في تحقيق التنمية في السودان ،هدفت الدراسة الي التعرف علي أسباب ودوافع هجرة العقول البشرية السودانية وتفضيلها العمل خارج

---

(١). د.سعدون حسين فرحان ،2010م، محددات تدفق راس المال الخاص ،ورقة علمية منشورة ،جامعة الموصل ،مجلة الرافدين ،العدد 97.

(٢) . حاجة عبدالرحمن إبراهيم الإمام (2010م) ، آثر هجره العقول علي إستدامة التنمية في السودان، رسالة دكتوراة ، جامعة الخرطوم .

السودان وخاصة في الدول العربية النفطية ، تمثلت مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي ما هي دوافع الهجرة السودانية ومدى مساهمتها في تحقيق التنمية في السودان؟ ،افترضت الدراسة أن أغلب تحويلات المغتربين توجة لشراء العقارات والأراضي السكنية والاستهلاك ،تمثل الجوانب الإقتصادية والمعيشية الجانب الأكبر من أسباب الهجرة ، انتهجت الدراسة المنهج التحليلي خلصت الدراسة الي ان تحويلات المغتربين توجة لشراء العقارات والأراضي السكنية مما يشكل خصما علي الاستثمار في القطاعات الإنتاجية ، ساهم الطلب المتزايد من قبل المغتربين عل ي الأراضي والعقارات في تجريف الأراضي الزراعية وتشجيع الأنشطة الاقتصادية غير الإنتاجية ، لهجرة الكفاءات البشرية أثر سالب علي الاقتصاد ، أوصت الدراسة بالحد من هجرة العقول البشرية بسن قوانين منظمة ومعظمة للعائد بالأضافة الي إجراء المزيد من الدراسات حول أثر الهجرة الخارجية لاستقصاء الأثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

15.2.1 دراسة الموهوب (2008م) [1]

تناولت الدراسة محددات الاقتصاد الكلي لتحويلات المهاجرين في بلدان جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط، هدفت الدراسة الى تحديد الدافع (الإيثار أو التأمين أو الاستثمار) الذى يهيمن على قرار التحويلات بالنسبة للمهاجرين من دول شرق وجنوب البحر المتوسط وتحليل ما إذا كانت الظروف الاقتصادية الكلية للبلد الأصلي لها تأثير على التحويلات المالية أم لا ، تم اخذ كل من تركيا والجزائر والمغرب ، تونس ومصر كحالات للدراسة ، تمثلت مشكلة الدراسة في معرفة محددات الاقتصاد الكلي التي تؤثر علي تحويلات المهاجرين ،افترضت الدراسة وجود علاقة طردية بين مستوي الدخل والتحويلات ، هنالك علاقة طردية بين معدل التضخم والتحويلات بدافع الإيثار وعلاقة عكسية بين التحويلات والتضخم بدافع التامين ،توجد علاقة طردية بين سعر الفائدة والتحويلات ،توجد علاقة طردية بين التحويلات وسعر الصرف ،انتهجت الدراسة المنهج التحليلي ، خلصت الدراسة الي وجود علاقة طردية بين مستوى دخل المهاجرين في البلد المضيف والتحويلات ، وجود علاقة عكسية بين مستوى دخل أسرة المهاجر والتحويلات

---

(1) ElMouhoub, Joel Oudinet,ElifUnan (2008). Macroeconomic Determinants of Migrants' Remittance in the Southern and Eastern Mediterranean Countries. Paper presented at 6th Int))ernational Conference of the MEEA, Dubai.

عندما يكون دافع الإيثار مهيمن على سلوك التحويل وفي حالة دافع التأمين فان الانخفاض في دخل الأسرة في البلد الأم يخفض أيضا التحويلات، وجود علاقة طردية بين معدل التضخم في بلد الأصل والتحويلات بدافع الإيثار ،اما في حالة دافع التأمين سيفضل المهاجر أن يحول في وقت لاحق لعدم تحمله لتأثير التضخم ، هنالك علاقة طردية بين معدل سعر الفائده والتحويلات بدافع الإستثمار ،هنالك علاقة طردية بين سعر الصرف والتحويلات بدافع الإيثار.

16.2.1 دراسة محمد علاء الدين (2005م)[1]

تناولت الدراسة تحويلات المهاجرين البنغلاديش والمحددات الاقتصادية الكلية التي تؤثر عليها وتمثلت مشكلة الدراسة في تحديد المتغيرات الاقتصادية الكليه التي تؤثر علي التحويلات ، انتهجت الدراسة المنهج الوصفي ،افترضت الدراسة عدة فرضيات اهمها،اختلاف الدخل بين الدول المستقبله ودولة الاصل يرتبط بصوره ايجابيه مع التحويلات ،هنالك علاقة عكسيه بين التحويلات ومعدل التضخم ،هنالك علاقة عكسيه بين ارتفاع سعر الصرف والتحويلات ، خلصت الدراسة الي عدة نتائج اهمها ، وجود تاثير لمعدلات التضخم بصوره سلبية علي تحويلات المهاجرين البنغلاديش ،انخفاض سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الاجنبيه يساهم بصوره ايجابية في جزب تحويلات المهاجريين البنغلاديش.

17.2.1 دراسة محمد جبريل محمد (2004م) [2].

تناولت الدراسة ظاهرة هجرة السودانيين للخارج وتطورها واتجاهاتها والتعرف علي مدي مساهمة تحويلات المهاجرين السودانيين في توفير النقد الأجنبي ، تمثلت مشكلة الدراسة في معرفة أثر تحويلات المهاجرين السودانيين علي الاقتصاد السوداني ،افترضت الدراسة وجود علاقة بين هجرة السودانيين الي الخارج والأسباب الاقتصادية ،إيرادات وتحويلات المهاجرين السودانيين لها دور كبير في توفير النقد الاجنبي،انتهجت الدراسة المنهج التحليلي،

([1]).محمد علاء الدين، محددات تحويلات العاملين بالخارج في بنغلاديش 1993-2005م، ،ورقة علمية منشوره

([2]). محمد جبريل محمد ،2004م،،تحويلات السودانيين العاملين بلخارج وأثرها علي الاقتصاد السوداني ، رسالة ماجستير ، جامعة النيلين .

خلصت الدراسة الي ان العامل الرئيسي في هجرة العمالة السودانية هو العامل الإقتصادي ، التحويلات الخاصة تشكل مصدر ا هام ا من مصادر النقد الأجنبي خاصة في حالات استقرار سياسات سعر الصرف ، استخدام السودانيين العاملين بالخارج لمدخراتهم يرتبط بالوضع الإقتصادي والإجتماعي ،أوصت الدراسة بترشيد الهجره وتنظيمها وإحتواء أثارها السلبية ، رعاية السودانيين العامليين بالخارج في مختلف الجوانب والقضايا، تمليك المغتربين مشاريع استثمارية مدروسة .

18.2.1 دراسة مركز القاهرة الديمقرافي (1993)[1]

تناولت الدراسة تحويلات المصريين العاملين بالخارج خلال الفترة (1967- 1991 م)،تمثلت مشكلة الدراسة في تقديم نموذج لتقدير محددات تدفق التحويلات نحو دول الأصل، افترضت وجود علاقة طردية بين معدلات الفائدة والتحويلات عبر القنوات الرسمية ،وجود علاقة طردية بين معدلات التضخم والتحويلات ،وجود علاقة عكسية بين الناتج المحلي والتحويلات،وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف والتحويلات ،انتهجت الدراسة المنهج الوصفي والاسلوب القياسي في تقدير النموذج ،توصلت الدراسة إلي وجود تأثير سالب لمعدل التضخم علي التحويلات ،إتساع الفجوة بين سعر الصرف الرسمي والموازي يؤثر سلبا على التحويلات ،وجود علاقة موجبة بين الناتج المحلي والتحويلات ،أوصت الدراسة بضرورة تبني السياسات المناسبة نحو التحويلات.

19.2.1 دراسة نجلاءالاهواني(1987م) [2]

هدفت الدراسة الي مقارنة تحويلات المهاجرين بين تركيا وبنغلاديش وانعكاسات الهجرة الخارجية علي العملية الانمائية والاقتصاد الكلى للدولتين،خلصت الدراسة الي تأثير تحويلات المهاجرين علي بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية وأهمها تخفيف العجز في ميزان المدفوعات حيث تمكنت التحويلات من تغطية حوالي 12% من العجز في الحساب الجاري في بن غلاديش عام 1978م وساهمت في تغطية 90% من عجز الحساب الجاري بالنسبة لتركيا ، كما أثرت علي تغذية

([1]). مركز القاهرة الديمقرافي ،1993م، تحويلات المهاجرين نحو دول الاصل ،ورقة علمية منشورة..

([2]).نجلاء الأهواني ،11987م، هجرة العمالة من تركيا وبنغلاديش دراسة مقارنة لتحويلات المهاجرين وتأثيرها علي مسار المتغيرات الكلية، ورقة علمية في تحويلات العاملين العرب في الخارج، تحريرد. رمزي زكي،ط 1، دار الشباب للنشر والترجمة والتوزيع.

الضغوط التضخمية والتأثير علي انماط الإنفاق وزيادة معدل الاستيراد ،ساهم تخفيض سعر الصرف في ج ذب التحويلات الي بلدان المنشأ حيث ساهم تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية في ج ذب مدخرات المهاجرين في كل من بن غلاديش وتركيا ، تؤثر ارتفاع معدلات التضخم سلبا علي عملية تدفق التحويلات حيث ساهم انخفاض القوى الشرائية بسبب ارتفاع معدلات التضخم الي تراجع التحويلات في تركيا بسبب احتفاظ عدد كبير من المهاجرين بمدخراتهم في البنوك الأوربية.

21.2.1 مقارنة الدراسة مع الدراسات السابقة:

أولا : أوجه الاتفاق:

تتفق الدراسة مع الدراسات السابقة من حيث اهمية موضوع الدراسة وتأثيراته الاقتصادية بالنسبة للدول المستقبلة للتحويلات وتحديد العوامل التي تؤثر علي تحويلات المهاجرين واستخدام المنهج الوصفي لقياس هذه العلاقة.

ثانيا أوجه الاختلاف:

تختلف الدراسة عن الدراسات السابقة من حيث الفترة الزمنية والتي تعتبر طويله نسبيا مما يمكن من دراسة الظاهرة بشكل اعمق بالإضافة الى استخدام الدراسة للاسلوب القياسي في تقدير النموذج من خلال منهجية الإنحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) لقياس وتحليل العوامل المؤثره على تحويلات المهاجرين في الأجلين الطويل والقصير .

الفصل الثاني

الإطار النظري للهجرة والتحويلات

يتناول هذا الفصل الإطار النظري لمفهوم الهجره وأنواعها وأسبابها وآثارها واتجاهاتها واهم النظريات المفسرة لها ويتكون من ثلاث مباحث يتناول المبحث الأول مفهوم وأنواع وأسباب الهجرة ويتناول المبحث الثاني النظريات المختلفة التي تناولت موضوع الهجرة، بينما يتناول المبحث الثالث تحويلات المهاجرين.

1.2 مفهوم وأنواع الهجرة :

1.1.2 مفهوم الهجرة

تعتبر الهجرة من أقدم الظواهر التي مارسها البشر منذ أن وجدوا على ظهر الأرض وذلك بدافع البحث عن الأفضل أو هربا من الظروف غير المواتية وهي من الظواهر الإنسانية المشروعة التي عرفتها البشرية على مر التاريخ (١)، وتعتبر ظاهرة الهجرة في العصر الحديث ظاهرة عامة لا تقتصر على شعب من الشعوب أو دولة من الدول ، بل تشمل كل بلدان العالم منه وإليه إلا ان بلدان العالم الثالث بما فيها الدول العربية والآسيوية والإفريقية والتي من بينها السودان تشكل أكبر الدول هجرة وذلك نتيجة لكثير من الأسباب التي تدفع المهاجرين إلي دول تحقق لهم حياه أفضل ترضى تطلعاتهم وحاجاتهم وتؤدي إلي تحسين أوضاعهم المختلفة وللهجرة عدة تعريفات لغوية وأخري اصطلاحية: 1.الهجرة لغة : من الناحية اللغوية تعرف الهجرة بأصل المهاجرة عند العرب خروج البدوي من باديته إلي المدن، كذلك وردت الهجرة بمعنى الخروج من أرض إلي أرض (٢)، وهي الخروج من أرض إلي أرض أخرى وانتقال الأفراد من مكان إلي مكان اخر سعياً وراء الرزق ، وجاء في قوله تعالى : (وَالَّذِينَ تَبَوَّؤُا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِم ولا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ)(سورة الحشر ،الاية 9).وكما جاءت كلمة هجرة بوجه عام في اللغة العربية من الهجر ضد الوصل ومنها التهاجر يعنى التقاطع ،ومنها أيضاً المفردات هجراً وهجراناً وتعنى القطع والصفة مهاجر (٣)، وهي ترك الإنسان أو مجموعة من الناس موطنهم والهجرة إلي بلد آخر (٤).

2.**الهجرة اصطلاحاً**:- لا يوجد تعريف واحد متفق عليه للهجرة فالمفهوم الخاص بالهجرة هو مفهوم متعدد الجوانب والزوايا يختلف باختلاف الزاوية التي يتناول منها الشخص موضوع الهجرة ومن هذه التعريفات:

---

(١) د. محمد الغريب عبد الكريم ، 1982م، سوسيولوجيا السكان،المكتب الجامعي الحديث،الإسكندرية، ص65.

(٢) الأزهري أبي منصور محمد بن أحمد ، 1967م، تهذيب اللغة ، الجزء السادس ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، مطابع سجل العرب ، القاهرة ، باب هجر ، ص 42.

(٣) الشيخ الإمام محمد بن أبي الرازي ، 1939م، مختار الصحاح :القاهرة ، المطبعة الأميرية ، ص 43.

(٤) بابكر عبد الله عبد الرحمن ،1989 ، هوامش على مفهوم الهجرة في السودان ، الخرطوم مشروع التربية السكانية ، ص 43.

أ. إن مصطلح الهجرة (Migration) بشكل عام تعنى الانتقال من مكان إلي مكان آخر وخاصة من دولة إلي دولة أخرى أو من إقليم أو مكان للإقامة إلي مكان أخر، كما يشمل هذا المفهوم الهجرة المستمرة التي تقوم بها الجماعات البدوية وغيرها،أى أن مصطلح الهجرة يشير إلي مختلف أنواع التحركات السكانية مع الافتراض الضمني أنه سوف يترتب على هذا الانتقال تغيير في محل السكن أو الإقامة كما أن هناك أيضاً عدد من المصطلحات المرتبطة بمفهوم الهجرة مثل النزوح والوفود أو القدوم وهي مصطلحات تطلق على مفهوم الهجرة[١].

ب. أنها تحرك هادف لمجموعة من الناس من موطن سكنهم إلي موطن جديد يقيمون فيه ما بقيت الأسباب التي اجتذبتهم إليه[٢].

ت. تعرف الهجرة بأنها عبارة عن حركة السكان من مكان إلي آخر داخل المجتمع أو خارجه.

ث. الهجرة عبارة عن إنتقال للفرد أو الجماعة من مكان الي اخر داخل الدولة أو من دولة لأخرى بقصد الإقامة الدائمة أو الموقنة ، وقد تكون اختيارية أو إجبارية [٣].

ج. تعرف الهجرة بأنها التحركات السكانية أوالإنتقال المرحلي للإنسان من بيئة إلي بيئة مختلفة نتيجة لعوامل الدفع والجذب المتداخلة وقد يكون هذا الانتقال موسمياً فتنتج عنه هجرة موسمية أو دائمة، كما يمكن أن يكون بين البيئة الريفية والحضرية ويسمى الشخص مهاجراً عندما يهاجر ليعيش في أرض أخرى لأسباب مختلفة من شخص لأخر ومن مجموعة لأخرى وهي تعنى في أبسط معانيها الحركة والإنتقال بصورة فردية أو جماعية من موقع إلي اخر بحثاً عن وضع أفضل اجتماعياً أو اقتصادياً أو سياسياً أو غيره والهجرة تعنى في هذا السياق تحسين الوضع على مستوى الأفراد والجماعات وقد حث القرآن الكريم على ذلك في قوله تعالى : (وَمَن يُهَاجِرْ فِي سَبِيلِ اللّهِ يَجِدْ فِي الأَرْضِ مُرَاغَمًا كَثِيرًا وَسَعَةً)(سورة النساء ،الاية 10).

ح. عرف القانون الدولى الهجرة بأنها عملية انتقال الأفراد من دولة لأخرى بقصد الإقامة الدائمة أو المؤقتة وهي بالتالي تتضمن الهجرة من الدولة الأصل واتخاذ الموطن الجديد مقراً، وتعتبر الهجرة بهذا المعنى حق قانوني أقره فقهاء القانون المعاصرون للإنسان بصفته إنساناً حراً كريماً

---

(١) د. عبد الله المحمد الخريجي ود. محمد الجوهري ،1989م، (علم السكان) ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ط3، ص 171.

(٢) محمد خليل جبارة ، 1987م، قوانين الهجرة ، كلية التربية جامعة الخرطوم ، ص 3.

(٣) د. محمد الغريب عبد الكريم ، مرجع سابق ذكره ، ص 85.

يتمتع بحقوق وعليه واجبات داخل الدولة اما اذا كانت خارج الحدود السياسية والاقليمية لابد من وجود ضوابط وسياسات تنظم حركة المهاجرين فهي عامل من عوامل الموائمة بين الإنسان وموارد الثروة التي تحيط به فإذا شحت الموارد هاجر الإنسان إلي منطقة أخرى وعلى أساس هذه الحقيقة البسيطة انتشر الإنسان في جهات الأرض[١]

ويجب التمييز بين الهجرة كما جاء تعريفها سابقاً وبين النزوح واللجوء فالنزوح هو تحرك فردي أو جماعي وغالباً يكون بسبب الكوارث الطبيعية أو غير الطبيعية من صنع الإنسان داخل حدود الوطن، وأضافت الأمم المتحدة أن النزوح هو ترك الناس لموطنهم قهراً دون سابق إنذار إلي مناطق أخرى في ذات الدولة أما اللجوء فيشمل كل شخص يترك القطر بسبب العنصر الديني أو الإثني أو الإجتماعي أو اللون السياسي أو هرباً من الحروب والنزاعات وتداعياتها أو التعذيب أو الإضطرابات الداخلية كما يشمل من لا يستطيع العودة إلي بلاده،بناءاً على ما تقدم يمكن تقسيم المفاهيم والتعريفات التي تتناول مصطلح الهجرة إلي الآتي:

١. تعريف يقوم على أساس سايكلوجي :- و يصنف الهجرة إلي هجرة اجبارية أو اختيارية.
٢. تعريف يقوم على أساس زمني :- حيث يصنف الهجرة إلي هجرة مؤقتة أو دائمة.
٣. تعريف يقوم على أساس عدد المهاجرين :- حيث يصنف الهجرة إلي هجرة فردية أو هجرة جماعية .
٤. تعريف يقوم على أساس سياسي:- حيث يصنف الهجرة إلي هجرة داخلية أوهجرة خارجية [٢].

وعلي اساس التصنيف المستند على المهاجرين فقد قامت الأمم المتحدة بتصنيف المهاجرين إلي الأصناف التالية :

أ.مهاجرون مقيمون : وهم المهاجرون الذين يعودون بعد غيبة تتعدى فترة العام .

ب. الزوار : وهم الذين لا يمارسون عملاً ويمكثون مدة تقل عن السنة قبل أن يعودوا.

ت. مهاجرون مؤقتيين : وهم مهاجرون غير مقيمين يريدون أن يمارسوا عملاً في بلد الوصول لمدة سنة أو أقل.

ث. مهاجرون دائمون : وهم مهاجرون يريدون الإقامة لمدة تزيد عن السنة[١].

---

(١) د. خالد على عبد المجيد لورد ،2012م، الهجرة والتحويلات ، آفاق الهجرة ، جهاز تنظيم السودانيين العاملين بالخارج ، العدد الثامن ، ص 98

(٢) د.محمد الغريب عبد الكريم ، مرجع سابق ذكره ، ص 72.

2.1.2 أنواع الهجرة :

تتخذ الهجرة أشكالاً وصوراً عديدة حيث توجد هجرة لأسباب سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية وعلى حسب الغرض منها قد يكون المهاجر قد هاجر من تلقاء نفسه أو قد يكون مرغماً على ذلك وقد تكون هجرة مؤقتة أو دائمة وأيضاً تتخذ الهجرة هجرة عمال عاديين أو هجرة كفاءات متعلمة وتختلف الهجرة أيضاً على حسب شكلها فهناك عدة أشكال للهجرة كالآتي:-

1. حسب اتجاه الهجرة: ويأخذ أحد الأشكال الآتية :

أ.الانتقال من الدول النامية إلي الدول المتطورة أو العكس.

ب.الانتقال ضمن الدول المتطورة.

ت.الانتقال ضمن الدول النامية.

ث.الانتقال ضمن الدول النامية للعمل في المنظمات الدولية (الأمم المتحدة).

2. حسب الزمن الذي تستغرقه الهجرة : -

وهي إما أن تكون هجرة مؤقتة أو هجرة دائمة

3.حسب كفاءة ومؤهلات المهاجر :

أ.هجرة عمال عاديين غير مهرة.

ب.هجرة الكفاءات العالية (مهندسين أو أطباء وعلماء).

4. حسب أسباب الهجرة:

وهي إما أن تكون لأسباب اقتصادية أو أسباب اجتماعية اوسياسيه اوغيرها .

5. حسب ظروف الهجرة :

وهي إما أن تكون حرة وصاحب القرار في الهجرة هو المهاجر نفسه دون أن يستأذن أحداً على هذا القرار أوأن تكون هجرة إرغامية حيث يكون المهاجر مرغم على الهجرة من بلد إلي آخر.

6.الهجرة الاستيطانية :

---

(1) multlingual demographic dictionary .English section .united nations population.

هي الهجرة التي كانت تتم في الماضي بصورة أعداد كبيرة من العمال غير المؤهلين الذين يهاجرون كقوة عاملة من منطقة لديها فائض إلي مناطق تعاني من نقص في القوى العاملة ، وفي معظم الأحيان كان المهاجرون يستوطنون في المناطق التي هاجروا إليها حيث أصبحوا مرتبطين بها إقتصادياً ولذلك سميت بالهجرة الاستيطانية[١]

وتصنف الدراسات العلمية التي تتناول الهجرة أنماط الهجرة إلي نمطين رئيسيين هما الهجرة الداخلية (Internal migration) والهجرة الخارجية (international migration)[٢].

اولاً : الهجرة الداخلية :

وهي التي تحصل بين جهات منطقة الدراسة من ريفها إلي مراكزها الحضرية أو ما بين تلك المراكز ،وهي أن المهاجر قد نزح من محافظة ميلاده إلي محافظة إقامته الحالية وقد يكون انتقل إلي أماكن أخرى في فترات سابقة[٣]

ويتفق العديد من المختصين بالدراسات السكانية والاجتماعية على أن الهجرة الداخلية غالباً تأخذ اتجاها واحدا وهو من الريف إلي المدينة أو إلي المراكز الحضرية الأكثر توفراً لأسباب الحياة وتتميز الهجرة الداخلية عن الهجرة الدولية في طبيعتها ودوافعها والآثار التي تنجم عنها بالآتي:

١. أن الهجرة الداخلية هي أقل كلفة من الهجرة الدولية بحكم أن الانتقال يكون في الغالب لمسافات قصيرة.
٢. لا تعرض القائم بها الي عوائق الحصول على التأشيرة في سبيل الدخول والخروج من منطقة إلي أخرى وما تقتضيه من إجراءات.
٣. إن مشكلة اللغة التي تواجه المهاجرين دولياً لا تواجه المهاجرين داخلياً .

---

(١) فادية عبد السلام ،2002م، هجرة العمالة العربية حالة المشرق العربي ، ورقة غير منشورة ، إدارة السياسات السكانية ، جامعة الدول العربية ، القاهرة .

(٢) صالح سالم أحمد ، 2006م، الهجرة الداخلية إلي عدن ، دار جامعة عدن للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى، ص 85.

(٣) نفس المرجع السابق ، نفس الصفحة.

٤. إن الاستعداد النفسي للهجرة الداخلية أكثر من الهجرة الدولية وتأخذ تيارات عكسية،بمعنى أن مناطق طرد السكان تجذب في الوقت نفسه مهاجرين إليها و أن مناطق الجذب تطرد السكان خارجها[١].

ثانيا: الهجرة الخارجية :

وهي التي تتم باجتياز المنطقة أوالإقليم الي منطقة أو إقليم دولة أخرى ذات سيادة مختلفه.

3.1.2 حركة الهجرة :

هي الهجرة الخارجية التي تتم من البلاد إلي خارجها والعكس ويكون جملة الداخلين والخارجين ما يعرف بحجم الهجرة كما إن الفرق بينهم يسمى صافي الهجرة أو ميزان الهجرة فإذا زاد عدد المهاجرين إلي البلد على عدد المهاجرين منها دعى الفرق فيض الهجرة وإذا نقص عنه دعى غيض الهجرة[٢].

4.1.2 هجرة العقول:

تكتسب ظاهرة هجرة العقول أهمية متزايدة نظراً لتزايد عدد المهاجرين من الكوادر العلمية المتخصصة ، وأثر ذلك على خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالنسبة للدول النامية وحرمان هذه الدول من الاستفادة من خبراتهم ومؤهلاتهم فوجود الإنسان المفكر والعالم في مجتمعه يشكل عامل قوة وعنصراً مهماً في ركيزة البناء الاقتصادي والمعرفي لبلده وان المحافظة على هذا العنصر من الضياع والتلف والتدمير يعد أمرا ملحا وضروريا يستوجب تسخير كل الإمكانيات للمحافظة عليه إذ تعد الكفاءات العلمية المهاجرة ثروة حقيقية لا يمكن الاستغناء عنها وتعرف الكفاءة المهاجرة بانها العقول التي حصلت على شهادات جامعية عالية وعملت ضمن مؤسسات أكاديمية كالجامعات والمؤسسات العلمية أو المصانع والشركات والمستشفيات وغيرها بحيث باتت تتمتع بإمتلاكها الخبرة العلمية والعملية والتقنية في مجال معين وتعرف منظمة اليونسكو هجرة العقول بأنها نوع شاذ من التبادل العلمي بين الدول يتسم بالتدفق في اتجاه واحد ،

---

(١) نفس المرجع السابق ،ص 94.

(٢) محمد عبد الرحمن الشرنوبي ،2005م، السكان ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ص 224.

ناحية الدول المتقدمة أو ما يعرف بالنقل العكسي للتكنولوجيا لأن هجرة العقول هي فعلاً تتصل مباشرة بأحد عناصر الانتاج وهو العنصر البشري [1] ويعتبر موضوع هجرة العقول المفكرة مهم وحساس لتأثيره الفاعل على عملية التنمية الإقتصادية وتشجيع عملية تراكم الخبرات في حركة المجتمع المعاصر، إن المشكلة الحقيقية في هذه الظاهرة ليست في ترك العلماء مراكزهم العلمية في الوطن الأم وانتقالهم إلي مؤسسات علمية متطورة في الدول الصناعية إذ أن مثل هذا الانتقال سيفيد في تطور العلم ويدفع بعجلته نحو الأمام ولكن المشكلة هي استقرار العلماء في موطنهم الجديد وعدم رجوعهم إلي أوطانهم الأصلية بعد حصولهم على الخبرات العلمية والمهارات التقنية التي يمكنها دفع عجلة التنمية في وطنهم الأصلى وبذلك تصبح الهجرة خسارة وكارثة اقتصادية وتقنية فادحة على الدول النامية، ومما لا شك فيه أن نظام العولمة الحالي شجع كثيراً على تنقل وهجرة العقول المفكرة من دول العالم الثالث إلى الدول الغربية الصناعية من خلال توفير العروض المالية المغرية وتسهيلات الإقامة والحصول على تأشيرات الدخول وغيرها من المغريات التي تحفز على الانتقال من الدول النامية إلي الدول الصناعية المتقدمة ولذلك عمدت بعض بلدان العالم الثالث إلى الاستفادة من الامكانيات المتاحة لعقولها المهاجرة وحثها على المشاركة في برامج قومية مشتركة لتطوير التقنية والصناعة والوضع الاقتصادي والاجتماعي.

5.1.2 هجرة العودة:

إن القول بأن الهجرة تعتبر إستثمارا مجديا بالنسبة للذين يهاجرون قد لا يعني أنها كذلك بالنسبة لجميعهم ، ان معظم الناس لا يهاجرون في سنة معينة ربما لأنهم يعتقدون أن الهجرة بالنسبة لهم لا تمثل استثماراً مجدياً وبالمثل فإن بعض من هاجروا بالفعل قد يكتشفون خطأ قرارهم فقد توقعوا أن تكون الهجرة استثمارا جيدا لكنهم اكتشفوا غير ذلك فيما بعد في هذه الحالة سيحاول هؤلاء الناس الهجرة إلي مكان آخر ،وفي الغالب يبحثون عن مكان مألوف لديهم حتى يقللوا من تكاليف الهجرة حيث تكون 20% من التحركات الي مناطق سبق للفرد أن عاش فيها ، ونصف هذا القدر يكون إلي مكان الميلاد وعليه فإن هجرة العودة إلى المكان الذي نشأ فيه الفرد تعد ظاهرة مهمة من ظواهر الانتقال الجغرافي ، فالناس يهاجرون لإكتساب الخبرة أوالتدريب أو

([1]) د. زينب حسن مليح الجبوري ، 2013م، رأس المال الفكري العربي ، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، جامعة الدول العربية بالتعاون مع معهد الإدارة العامة ، سلطنة عمان ، الجزء الثاني ،ص 444

التعليم وفي نياتهم العودة لأوطانهم إلا أن الكثير من هجرات العودة يكون ردة فعل من الذين لم يجدوا فرص العمل التي كانوا يتوقعونها أو اكتشفوا أن التكاليف النفسية للمعيشة في الغربة أعلى مما كانوا يتوقعون[١].

6.1.2 الحماية القانونية لحق الهجرة :-

تعتبر الهجرة حقا قانونيا اقرته الاتفاقيات والقوانين الدولية ومواثيق الامم المتحدة و هنالك عدد من الاتفاقيات والمعاهدات الدوليه التي تعني بحماية المهاجرين منها:

1.الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأسرهم والتي كفلت لهم كافة الحقوق والحماية القانوية وعدم التمييز[٢]

2.إتفاقيات منظمة العمل الدولية :-

تعتبر منظمة العمل الدولية وكالة متخصصة تتبع للأمم المتحدة تهدف الى تعزيز الحقوق فى العمل كما هو واضح فى شعارها (عمل لائق للرجال والنساء كافة) ولمنظمة العمل الدولية تفويض دستورى لحماية العمال فى وضع الهجرة الدولية وقد تم إعادة التأكيد على هذا المفهوم فى إعلان فيلاديلفيا عام 1994م [٣] وإعلان منظمة العمل الدولية حول المبادئ والحقوق الاساسية فى العمل 1998م إعتمدت منظمة العمل الدولية أكثر من 180 معاهدة تتعلق بمسائل حول قضايا محددة بما فيها تلك التى تتناول حقوق العمال المهاجرين بالاضافة الى المعاهدات الملزمة قانوناً.

7.1.2 أسباب ودوافع الهجرة :-

---

(١) محمد عبد الرحمن الشرنوبي، مرجع سابق ، ص 430 .

(٢)الامم المتحدة ،1990م، الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم .

(٣) الاعلان المتعلق بغايات وأهداف منظمة العمل الدولية ،دستور منظمة العمل الدوليه .

يجمع الكثير من الباحثين على تفسير أسباب الهجرة سواء كانت داخلية أو خارجية في حصرها بعوامل طاردة (push factors) ترتبط بمنطقة الأصل وعوامل جاذبه.(pull factors) تتوفر في منطقة الوصول والبعض يدرس أسبابها من حيث كونها شخصية أو سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو غيرها [1].

1.الدوافع الاقتصادية :

يمثل الدافع الاقتصادي ابرز الدوافع للتحركات السكانية الطوعيه حيث تلعب الفروقات في مستويات الاجور والمزايا الاقتصادية الأخري بين الدول دورا اساسيا في هجرة العمالة وبداهة لن يقبل العامل الانتقال من موطنة الي بلد آخر إلا إذا كان فرق الأجر بين البلدين واضحاً يبرر إنتقاله وكلما إزداد هذا الفرق كلما قوى الدافع نحو الهجرة الخارجية وبوجه عام يكون إتجاه الهجرة من بلاد تتميز بإنخفاض الأجور بسبب وفرة العمل بها إنعكاسا للكثافة السكانية العالية إلي بلاد يرتفع فيها مستوى الأجر وهي البلاد التي تتميز بالندرة النسبية لعنصر العمل [2].

2.عوامل الطرد والجذب والتحكم وتتمثل في :

أ.عامل الطرد : وهو العامل الذي يضطر الإنسان إلي ترك البيئة التي كان يعيش فيها إلي بيئة أخرى فهو ينشأ في ظروف طبيعية أو اجتماعية تدفع الإنسان إلي الهجرة والظروف الطبيعية تشمل تغير الظروف المناخية كاشتداد الحرارة أو الرياح العاصفة أو ظروف أخرى تنتج عن الظروف المناخية كالسيول المدمرة التي تسببها الأمطار الغزيرة أو نقص الغذاء ، أما الظروف الاجتماعية فهي عديدة منها تكاثر السكان وضيق الأرض مما يؤدي إلي شح الموارد الغذائية ومنها طرد عناصر بشرية أقوى لعناصر بشرية أضعف ومنها التخلف الإجتماعي [3].

ب.عامل الجذب : هذا العامل ينتج من الشعور بالرغبة في الهجرة نتيجة لاقتناع الإنسان بأن الهجرة تحقق قدرا أكبر من الرفاهية ويعتبر عامل الجذب قليل الأثر من الناحية التاريخية لأن

([1]) صالح سالم أحمد ، مرجع سابق ،ص 107.

([2]) د.مني الطحاوي ،1984م، اقتصاديات العمل ،مكتبة نهضة الشرق للنشر :جامعة القاهرة،29

([3]) الطاهر أحمد العاقب ،1983م، مذكرة حول مشكلة هجرة الخريجين ، كلية التربية جامعة الخرطوم .

الإنسان في الماضي لم يكن يعلم ما تحتويه الأماكن البعيدة من الرفاهية وذلك لضعف وسائل الاتصال آنذاك وربما كان حب الاستطلاع والرغبة في الاكتشاف هما اللذان يشكلان هذا العامل في العصور التاريخية القديمة [1]. أما في الوقت الحاضر وبعد أن تعددت وتطورت وسائل الإتصال أصبح في مقدور الإنسان معرفة البيئات الأخرى بدقة وتفصيل.

ج.عوامل التحكم:إن حركة الناس تشبهها حركة الفلزات والسوائل وتتخذ دائماً الطريق السهل قليل المقاومة وعامل التحكم هو الذي يرتبط بكيفية الوصول إلي المناطق التي يقصدها المهاجر وهو عامل يتحكم في الطريق الذي يسلكه الإنسان ولا يعتبر مسبباً للهجرة[2].

لقد كانت الحواجز الجغرافية كالجبال والبحار والصحاري تمثل عوامل تحكم في توجيه الهجرات البشرية كما إن الغابات والسهول المخضرة كانت تمثل طرقاً يسلكها الإنسان إلي حيث يريد، أما اليوم فلم تعد هذه الحواجز الجغرافية عقبات أمام تطور سبل المواصلات ولكن ظهرت عقبات تتحكم في توجيه الهجرات مثل منح تأشيرة الخروج والدخول .

3.الأسباب الاجتماعية والنفسية:

ولهذه الأسباب دورها في تنشيط الهجرة من الريف إلي المدن في أقطار العالم النامي حيث البون الشاسع بين واقع المدن وواقع القرى ،كذلك تطمح الأجيال الجديدة من أبناء القرى للنزوح إلي المدن المجاورة ، لذلك سارعت بعض الأقطار النامية إلي تطوير الريف وتوفير الخدمات الأساسية له مما يقلل الفرق بين المدينة والقرية .

4.الأسباب الجغرافية:

كشفت دراسات الهجرة دور بعض الأسباب الجغرافية علي ظاهرة الهجرة وتحديد مناطقها واتجاهاتها ومنها:-

أ. **مساحة القطر** :-

تقود المساحة الواسعة للقطر إلي زيادة فرص الانتقال والهجرة تحت تأثير مختلف الأسباب

([1]) نادر فرجاني ،1983م، الهجرة إلي النفط ، أبعاد الهجرة إلي العمل في البلدان النفطية وأثرها على التنمية على الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ص 76.

([2]) فيليب رفله وأحمد سامى ،1970م، الجغرافيا البشرية ، مكتبة النهضة المصرية ، ص 21.

ب. **تنوع المحيط الجغرافي وتعدد البيئات الجغرافية:-**

لا شك أن هذا التنوع وتعدد البيئات يتوقف على سعة المساحة حيث في هذه السعة يحصل التباين في عناصر المناخ وفي التضاريس ، والغطاء النباتي والحيواني والتربة وفي مجمل الحال يقود هذا التنوع البيئي إلي تنوع في النشاط الإقتصادي وتعدد واتساع فرص العمل مما يشجع على الهجرة والانتقال.

ج.الاختلافات القومية والانتوغرافية :-

إن وجود مثل هذه الاختلافات في بعض أقطار العالم لا سيما الكبيرة منها تتحكم باتجاهات الهجرة عادة حيث إن المهاجر يحبذ النزوح إلي المناطق القومية والانثوغرافية التي هو جزء منها فهو يفضل أن يعيش في مجتمع يتكلم بلغته ويدين بدينه ويتقيد بذات العادات والقيم للتخلص من مشكلات التعصب المتوقعة ، ولعل هذا السبب وراء صغر حجم الهجرة الداخلية في الهند الواسعة المساحة الكبيرة في أعداد سكانها حيث التنوع الكبير في اللغات واللهجات والأديان والطوائف.

د. المسافة وحجم الهجرة :

كشفت دراسات الهجرة عن وجود علاقة عكسية بين المسافة وحجم الهجرة حيث يميل المهاجر إلي المناطق القريبة من مسقط رأسه ومحل إقامته [1].

5. العامل الديموغرافي والفيض السكاني :

قد تحصل بعض حركات الهجرة بفعل الفيض السكاني الناتج من إرتفاع معدل الولاده مما يسبب التزايد السريع للسكان، وقد يحصل في المناطق الريفية الفقيرة والمحدودة في مساحتها الزراعية فيهاجر أبناؤها الشباب بدوافع أخرى مشجعة إلي جانب شعورهم بالفيض السكاني ومن هذه الدوافع اقتصادية وسكانية.

6.الأسباب السياسية :-

تبرز هذه الأسباب قوية وراء الهجرة الخارجية أو الهجرة الدولية ، فالشعور بالاضطهاد والخوف من المصير وعدم توفر الحريات واختلاف المعتقدات الايدلوجية تدفع البعض إلي الهجرة ولعل من الأمثلة التي تذكر في هذا الصدد هي هجرة حوالي (1,750.000) من الروس في أعقاب

([1]) د.عبد علي الخفاف ،مرجع سابق، ص 199-201.

ثورة 1917م وكذلك هجرة الآلاف من المجريين إلي مختلف الأقطار الأوربية وإلي الولايات المتحدة الأمريكية عام 1956م.

7. الأسباب الدينية :-

لعبت هذه الأسباب دورا كبيراً في فترات التعصب الديني والطائفي ومن الأمثلة التقليدية التي تذكر في هذا الصدد هجرة الأعداد الكبيرة من الأوربيين إلي العالم الجديد للتخلص من مشكلات الإختلافات المذهبية بين الكاثوليك والبروتستانت التي أودت بحياة أعداد كبيرة من كلا الطرفين كما أدت هذه الأسباب إلي حركة واسعة للسكان في شبه القارة الهندية بعد تقسيمها إلي الهند وباكستان عام 1947م على أساس ديني ما بين هندوس ومسلمين.

8.1.2 آثار الهجرة :-

إن للهجرة الداخلية والخارجية على السواء آثار سواء على منطقة الطرد السكاني push population أو منطقة الجذب السكاني وهي آثار ايجابية وسلبية ومن بينها:

١. الآثار الديموغرافية:

تتلخص هذه الآثار في تغيير السكان وفي حجمهم فلابد أن يكون التغيير باتجاه زيادة حجم السكان عندما تكون الهجرة وافدة إلي المنطقة المدروسة ويكون باتجاه تناقص حجم السكان عندما تكون هجرة خارجة من المنطقة المدروسة كما تظهر الآثار الديموغرافية في طبيعة هرم السكان حيث تتسبب هجرة الوافدين في ارتفاع نسبة فئات العمر المتوسط ما بين (15-64) وذلك بفعل حقيقة أن غالبية المهاجرين عاده هم من الذكور الشباب فهذه الفئات تشكل في منطقة الخليج العربي عموماً (64%) حسب بيانات 1995م ، وبالطبع تعكس الهجرة أثارها في النسبة الجنسية حيث أن الغالبية هم من الذكور ولا تشكل الهجرة الأسرية سوى نسبة صغيرة من حجم الهجرة ومن الأثار الديموغرافية تباين معدلات الخصوبة بين مناطق الجذب ومناطق الطرد حيث تعاني الأخيرة من نقص الذكور الشباب وبالتالي تضعف فرص الزواج فتهبط معدلاته ، كما أن فرص الحمل تهبط بفعل انتشار العزوبية وقلة فرص الزواج بسبب هجرة الأزواج وترك الزوجات وبالعكس من ذلك فإن مناطق الجذب تتميز بارتفاع فرص الزواج والحمل والإنجاب

ومن الأمثلة التقليدية في هذا الصدد هبوط معدلات الزواج والولادة بدرجة كبيرة في بعض القرى الأوربية التي هاجر منها الشباب إلي الأمريكتين واستراليا ونيوزلندا [1].

٢. الآثار الاقتصاديه :

تتمثل ابرز الآثار الاقتصادية للهجرة الدوليه للعمالة في الآتي :-

أ.تحويلات المهاجرين :- تمثل تحويلات العاملين بالخارج أبرز الآثار الاقتصادية المرتبطة بظاهرة هجرة العمالة وذلك للدور الهام الذى تلعبه فى دعم ومساندة ميزان المدفوعات فى الدول المستقبلة لها .

ب.نقل المعارف : - تعد عمليات نقل المعرفة والمهارات والخبرات والأفكار والثقافة المكتسبة من دول المهجر إحدى الوسائل لإستفادة بلد المنشأ من المهاجرين والتى تؤثر تاثيراً إيجابياً فى رأس المال البشرى فى بلدان المنشأ .

ج.التبادل التجارى والمشاريع الاستثمارية المشتركة :

أكدت الدراسات أن قيام بعض المهاجرين بدعم جهود التنمية فى بلد المنشأ سواء بإقامة مشروعات متطورة فيه أو القيام بجهود تطوعية فى مختلف المجالات يمثل حلولاً وسطاً بين صعوبة العودة والرغبة فى رد الجميل لبلد المنشأ فتلك الأنشطة تقلل من حدة الآثار السلبية لهجرة الكفاءات وتسهم جزئياً فى تحويل نزيف هجرة العقول الى كسب لها كما تتيح تلك الانشطة للمهاجرين دعم جهود التنمية فى بلد المنشأ من ناحية مع الاحتفاظ بمقر إقامتهم فى بلد المقصد ، كما أن الانخراط فى تلك الانشطة يساعد اولئك المهاجرين على إستكشاف فرص العودة الى بلد المنشأ مستقبلاً [2].

د.الأثر علي أسواق العمل :-

يقصد بسوق العمل قوي العرض والطلب للعنصر البشري ومن خلال تفاعل هذه القوي يتحدد الأجر وكمية العمالة ،ويتحدد عرض العمل بعدد الأيدي العاملة المعروضة في سوق العمل لذلك من الطبيعي أن يتاثر هذا العرض سلبا او ايجابا بالهجرات الخارجية من البلد او اليها، فالأيدي

([1]) نفس المرجع السابق ، ص 208.

([2]) جامعة الدول العربية ،2014م، التقرير الاقليمى للهجرة الدولية العربية، الهجرة والتنمية ،ص 4

العاملة التي تنتقل الي البلد تمثل عرض إضافي يؤدي الي زيادة العرض الكلي لعنصر العمل والأيدي العاملة التي تغادر البلد تخفض عرض العمل الموجود عن العرض الممكن وفقا لحجم وهيكل السكان[1].

فزيادة عرض العمل تحت تأثير الهجرة يترتب عليه إنخفاض فى مستوى الأجور بالنسبه للدول المستقبله وارتفاع في مستويات الاجور بالنسبه للدول المصدره للعمالة نتيجة لانخفاض عرض العمالة تحت تأثير الهجره وبالتالي تستفيد المجموعات المنافسة للمجموعات المهاجرة بسبب تغيب مجموعة المهاجرين عن السوق غير أن الدخل الاجمالي للمقيمين سيكون أقل إلا إذا كان المهاجر من البلد من ملاك رأس المال وقد منعته الدولة من أخراج رؤوس أمواله حيث يستفيد المقيمون في هذه الحالة من زيادة نسبة رأس المال إلى العمل [2] وقد أقدمت بعض الحكومات بالفعل على السماح للطبقات المتوسطة بالهجرة تحت هذه الشروط وينطبق هذا الاستثناء على الاقتصادات المتميزة بوجود فائض دائم من العمال، يعتقد الكثيرون أن عرض العمل في الدول الكبيرة يفوق بكثير الطلب على العمل مما يجعل أجر التوازن منخفضاً كثيراً عن أدنى أجر يقبله المجتمع (ربما حد الكفاف) ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل البياني

(1.1.2) توازن سوق العمل بيانيا :

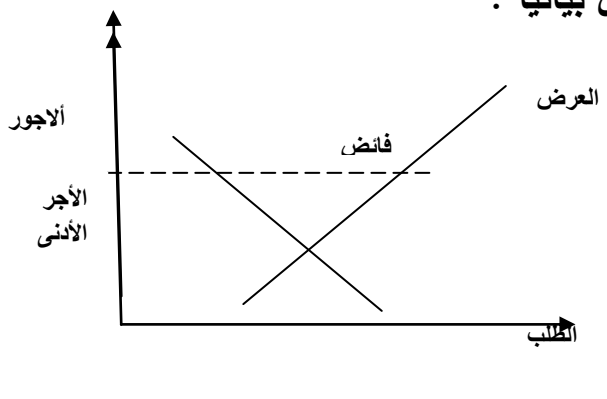

من خلال الشكل (**1.1.3**) إذا أصرت الحكومة على رفع الحد الأدنى للأجور ادى ذلك الي خلق فائض من العمال وإذا هاجر فائض العمالة إلي الخارج كان ذلك في مصلحة الدولة فهؤلاء العمال لم يكونوا ينتجون أى شئ وكان على الدولة أن تعينهم على العيش بالمدفوعات المحولة من الآخرين ،فهجرة البعض إذن ستفيد المقيمين وقد ينشأ أيضاً فائض العمل في البلدان الأقل

([1]) د.مني الطحاوي ،مرجع سابق ،ص29

([2]) دونالد وروبرت سميث،مجع سابق ،ص448

نمواً نتيجة للأجور المرتفعة التي تدفعها الصناعات في القطاع الحضري فهذه الأجور المرتفعة تدفع من أجل إغراء اليد العاملة الأجنبية ذات المهارات الخاصة ويتطلب القانون دفع نفس الأجر للعمال المحليين أيضاً وينشأ الفائض في هذه الحالة نتيجة للتدفق الهائل من المهاجرين إلى المدن فإذا لم تسمح الدولة بانخفاض أجور العمال المحليين إلى مستوى التوازن فتكون الهجرة إلي الخارج أحد الحلول البديلة لمشكلة الفائض من العمال المتعطلين [1].

3.الآثار الاجتماعية:

وهي كثيرة ومتنوعة وتظهر في مناطق الجذب وفي مناطق الطرد وتختلف حدتها وخطورتها حسب حجم الهجرة وطبيعة المهاجرين من حيث النشأة والتربية والثقافة والوضع الاقتصادي ، إن المناطق المستقبلة تتعرض عادة إلي ارتفاع معدلات الجرائم والجنح على اختلاف أنواعها مثل السرقات والاحتيال وتعاطي المخدرات إلى جانب ذلك تعاني مناطق الطرد من مشكلات تتمثل في ضعف تربية الإبناء لعدم وجود الإشراف التربوي ومشاكل اجتماعية اخرى بسبب غياب الازواج.

4. الآثار السياسية :-

تظهر مثل تلك الآثار في الهجرات الدولية الكبيرة وتلك التي تحصل عبر القارات حيث تتنوع تشكيلة المجتمع الجديد تنوعا قوميا ودينيا وقيميا وقد يقود التعصب للذات إلي ظهور بعض المشاكل الأجتماعية والسياسية ومن الأمثلة التقليدية التي يشار إليها في هذا المجال مشكلات التمييز العنصري في دولة جنوب افريقيا إبان حكم المهاجرين البيض فكان ذلك يخلق الصراع الحاد بين السود الأصليين وبين المهاجرين الأوربيين وكذلك مشكلة التمييز العنصري بين البيض والسود لاسيما في الولايات الجنوبية من الولايات المتحدة الأمريكية وقد يحصل أن يسود التسامح القومي والمذهبي بين أفراد المجتمع من السكان الأصليين والمهاجرين كما حصل في أمريكا الجنوبية حين امتزج المهاجرون بالسكان الأصليين حتى نتج عن ذلك مجموعة مختلطة تسمى المستيزو يجمع في صفاتها ما بين صفات السكان الأصليين من الهنود الحمر وصفات المهاجرين الأوربيين.

٥.الآثار الصحيه:

([1]) نفس المرجع السابق ، نفس الصفحة

وتحصل بسبب التباين في البيئات فقد انتشرت بعض الأمراض والأوبئة التي ينقلها المهاجرون (١).

9.1.2 اتجاهات الهجرة الدولية:-

بلغ جملة المهاجرين حتي العام 2013م (232) مليون مهاجراً دولياً يعيش نسبة 59% منهم في المناطق المتقدمه النمو وتمثل النساء نسبة 48% من هذا العدد ، وفي الفتره من 2000 – 2013م ازداد العدد المقدر للمهاجرين الدولين في شمال الكره الارضيه (25) مليون مهاجر تقريباً وفي العام 2013م بلغت نسبة المهاجرين الدوليين مايقرب 11% من مجموع سكان المناطق المتقدمه النمو مسجلة ارتفاعا من نسبة اقل من 9% التي سجلت في عام 2000م مقابل أقل من 2% في المناطق الناميه وفي الفتره من 2000م – 2013م زاد عدد المهاجرين المقيمين في جنوب الكره الارضيه والقادمين منه بحوالي 23 مليون مهاجر في حين زاد عدد المهاجرين المقيمين في شمال الكره الأرضيه والقادمين منه بما يزيد عن 24 مليون مهاجر[٢]

10.1.2 اتجاهات الهجره العربية:

تضم المنطقة العربية كتله سكانيه من أكبر الكتلات المهاجرة وأسرعها نمواً في العالم حوالي (30,308,131) مهاجراً دولياً في العام 2013م ،ويتركز معظم المهاجرين في بلدان مجلس التعاون الخليجي وبلدان المشرق العربي وتمثل هجرة اليد العامله الي بلدان مجلس التعاون الخليجي المرتبه الثالثه من حيث اعداد المهاجرين في العالم مباشرةً بعد هجرة اليد العامله الي أمريكا الشماليه واوربا ويشكل المهاجرون الى بلدان مجلس التعاون الخليجي حوالي 10% من مجموع المهاجرين في العالم وتحتل المملكه العربيه السعوديه والامارات العربيه المتحده المرتبتين الرابعه والخامسه عالميا من حيث عدد المهاجرين الوافدين ومن أصل مجموع المهاجرين الي بلدان مجلس التعاون الخليجي في العام 2013م جاء حوالي 22,5% من بلدان عربيه أخري لاسيما مصر ، اليمن ،السودان وغيرها [٣]

---

(١) د. عبد علي الخفاف ، مرجع سابق، ص 207 – 211.

(٢)الامم المتحدة ، الهجرة الدولية والتنمية ، تقرير الامين العام 2013م ، ص 5

(٣) المنظمة الدولية للهجرة ،2015، الهجرة والنزوح والتنمية في منطقة عربية متغيرة ، تقرير الهجرة الدولية، ص 27

2.2 نظريات الهجرة :

يتناول هذا المبحث اهم النظريات التي تفسر ظاهرة هجرة العمل الدولية والتي كباقي النظريات الاقتصادية تتبع المنهج الكلى او الجزئي على المستوى النظرى وتعكس تنوع النماذج النظرية التى تواجدت خلال فترات زمنية مختلفة.

1.2.2 النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية (Lewis 1954):

ثبت أن البلدان التى تهيئ مخصصات مرتفعة من عنصر العمل مقارنة بعنصر رأس المال ستمتلك سوق عمل بتوازن عند مستوى أجور منخفض بينما البلدان التى تهيئ مخصصات ضعيفة لعنصر العمل مقارنة مع راس المال ستمتلك سوق عمل بتوازن عند مستوى مرتفع للأجور وحسب النظرية النيوكلاسيكية فإن الفوارق بين الاجور الحقيقية بين البلدان ستنمي نوعين من التدفقات ، فالتدفق الاول هو تدفق اليد العاملة من البلدان المنخفضة الأجور الى البلدان المرتفعة الاجور وتكون النتيجة أن عرض العمل سينخفض ومستوى الأجور سيرتفع فى دول الاصل وعرض العمل سيرتفع وتنخفض الاجور فى دول الاستقبال والتدفق الثانى وهو تدفق رأس المال من البلدان ذات الاجور المرتفعة نحو البلدان المنخفضة الاجور ويتيج مستوى جديد للتوازن عندما يكون صافى التدفقات الرأسمالية وصافى هجرة اليد العاملة مساوياً للصفر اي عندما يكون الفرق بينهما لا يعكس الا تكلفة مشروع الهجرة .ويمكن توضيح ذلك من خلال الرسم البياني(**1.2.2**)

مناطق مرتفعة الدخل **مناطق منخفضة الدخل**

الهجرة

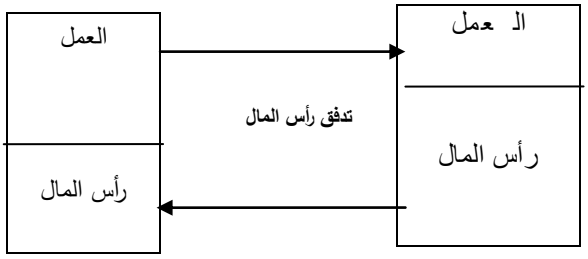

وفقا لهذه الآلية فإن الهجرة تتوقف من تلقاء نفسها .

2.2.2 النظرية الكينزية :

من وجهة النظر الكينزية ان النقود ليست وسيلة للتبادل فقط ولكن أيضاً وسيلة للادخار وبسبب هذه الوظيفة الاخيرة فإن المهاجرين المحتملين ينجذبون الى المناطق ذات الأجور المرتفعة بالاضافة الى ذلك تزيد الرغبة فى إعادة الهجرة وإرسال التحويلات من أهمية الأجور الاسمية مقارنة بمستوى الأجور الحقيقية وتعتقد الرؤية الكنزية أن الهجرة تدفع التغيرات الى التوازن الاقتصادى من خلال الفوارق فى البطالة وليس الفوارق فى الاجور الحقيقية [1].

3.2.2 نظرية السوق المزدوجة (Piore1979) :

تقسم نظرية السوق المزدوجة سوق العمل الي قطاعين أولى وآخر ثانوي وحسب هذه النظرية فالقطاع الأولي يتميز بكثافة رأس المال فى عملية الانتاج والقطاع الثانوى يتميز بكثافة العمل، وفقاً لهذه النظرية فإن الهجرة الدولية لا تنبع من عوامل العرض فى دول المنشأ ولكن من الطلب الدائم والمتأصل فى الهيكل الاقتصادى للدول الصناعية بسبب النقص العام لليد العاملة والذي يؤدي الى وجود وظائف شاغرة فى المراتب السفلى من الهرم الوظيفى ، بالاضافة الى النقص الذى ينتج عن المشاكل والتغيرات الاجتماعية والديموغرافية فالمشاكل التحفيزية تحدث لأن الوظائف فى أسفل الهرم الوظيفي عادة ماتقترن بالمكانة الاجتماعية المتدنية كما أن فرص

([1]) لطيف وليد ،2011م، الاثار التمويلية لليد العاملة المهاجرة على دول الأصل والاستقبال ، دراسة حالة دول المغرب العربى ، رسالة ماجستير منشوره ، جامعة محمد خيضر بالجزائر ، ص 15

الحراك نحو الاعلى تبقي متدنية، أما المتغيرات الديموغرافية والاجتماعية فى المجتمعات الحديثة (إنخفاض نسبة المواليد وإرتفاع المستوى التعليمى) تؤدى الى تدفق صغير للشباب الذين يأخذون وظائف فى أسفل الهرم الوظيفى من أجل كسب المال وبعض الخبرة فى مجال العمل وبالاضافة الى أن الأجور لا تعكس فقط عرض وطلب العمل ولكن تحدد الحالة الاجتماعية للعمال وبالتالي لمواجهة العجز فى اليد العاملة غير المؤهلة من غير الممكن زيادة الأجور والحفاظ فى نفس الوقت على التسلسل الهرمى للوظائف وتجنب تضخم قطاعي أو هيكلي وفى هذه الحالة يكون إستيراد العمال ملائماً .

4.2.2 نظرية الانظمة العالمية (ولادستاين 1977) :-

فى محاولة لتعميم النظرية الإقتصادية الكلية تفترض نظرية الأنظمة العالمية أن الهجرة مرتبطة بالأنظمة الرأسمالية السابقة والأسواق العالمية وليس فى مركز الإقتصاد العالمى بل يشمل أيضاً المناطق الهامشية وشبه الهامشية حيث أن تدفق السلع ورؤوس الأموال من المركز الى المناطق الهامشية بحثاً عن المواد الخام واليد العاملة والاسواق الاستهلاكية الجديدة قابلها تدفق اليد العاملة فى الاتجاه المعاكس ،وتبرز العوامل الدافعة وراء هذه العملية فمن جهة هناك تزايد للطلب على اليد العاملة غير الماهرة فى المناطق الأساسية حيث فرص العمل تصبح أقل من المرغوب فيه بالنسبة للسكان المحليين فى أعقاب التحول الى الاقتصاد القائم على الخدمات ومن جهة أخرى تسويق الإنتاج الزراعى فى المناطق الهامشية بسبب تدفقات رأس المال التى تؤدى الى زيادة الانتاجية ،مما ينتج عنها من خفض للطلب على العمالة المحلية ،هذه العوامل تحرض على الهجرة فى فائض القوة العاملة الزراعية التى تنزح الى المناطق الهامشية بحثاً عن فرص عمل فى الاجزاء المنخفضة الأجور من القطاعات الصناعية والخدمية وتعترف نظرية الانظمة العالمية بوجود العديد من الروابط الاخرى بين دول المنشأ ودول الاصل والتى تؤثر على تدفقات الهجرة (عوامل تاريخيه- ثقافية.....) هذه العوامل تعد سبباً فى عدم تصنيف كامل النظرية كنظرية إقتصادية [1] .

5.2.2 نظرية رأس المال البشري :

([1]). المرجع السابق، ص 17- 18

إن انتقال العمال عادة ينجم عنه فقدان الدخل خلال فترة الانتقال من عمل إلى عمل آخر ،كما أن هناك تكلفة مباشرة تترتب على الإنتقال وهناك تكلفة نفسية ناتجة عن ترك العمل أو المكان الذي اعتاد عليه العامل والتأقلم مع البيئة الجديدة فالعمال يتحملون سنوياً تكاليف نفسية ومالية كبيرة في سبيل تحسين أوضاعهم المعيشية وفي هذا الإطار يعد الانتقال نوعاً من الاستثمار في رأس المال البشري فالتكاليف تحتمل الآن على أمل الحصول على عائد في المستقبل والنموذج الأساسي لانتقال رأس المال البشرى هو نموذج للانتقال الاختياري الذي يقدم عليه العامل الذي يعتقد أن الانتقال سيكون في مصلحته أما العوامل التي تؤثر في الانتقال الإجباري (بناء على رغبة صاحب العمل) تتمثل في الفصل أو التوقيف المؤقت.

محددات الانتقال: –

في هذا النموذج يعتبر الانتقال الاختياري استثماراً حيث يتحمل العامل التكاليف في فترة مبكرة حتى يحقق العوائد في فترات أطول في المستقبل ، إذا كانت القيمة الحالية للمنافع الناتجة عن الانتقال تفوق تكاليفه النفسية والمالية فإننا نتوقع أن يقرر العمال تغيير أعمالهم أو الانتقال أوكلاهما أما إذا كانت القيمة الحالية للمنافع غير كافية لتغطية التكاليف فلن يتوفر للعمال الحافز على التغيير حيث يحدد الفرق بين المنافع والتكاليف قرار الانتقال وتشمل هذه المحددات الآتي:

١. تغيير الوظيفة:–

يعتبر تغيير الوظفية من العوامل المؤثرة في الإنتقال الجغرافي للعمالة فعندما يسأل الناس عن سبب إنتقالهم الجغرافي يجيب 75% بأن تغيير الوظيفة يعد السبب الرئيسي ، ويجيب 60% بأنه السبب الوحيد الذي يدفعهم إلي الرحيل.

٢. مقارنة الأجور وفرص العمل :

إذا كان تغيير الوظيفة هو العامل السائد المحرك لرغبة العمال في الانتقال إذن فمن المتوقع أن نشاهد هجرة الناس من المناطق ذات الأجور المنخفضة وفرص العمل الفقيرة إلي مناطق تتسم بارتفاع الأجور وتوفر فرص العمل نسبياً ويمكننا أن نجد بعض الأدلة الإضافية التي تؤيد الرأى القائل بأن الناس يهاجرون إلى الأقاليم التي توجد بها فرص عمل أفضل من خلال فحص الهجرة الإقليمية وتوحى نظرية رأس المال البشري إلى أن الناس يهاجرون من المناطق التي يكون كسب

العمل فيها منخفضاً نسبياً إلى المناطق ذات الفرص الأفضل ،وبالرغم من أن التوافق العام للمهاجرين يؤيد هذه التنبؤات وعموماً تشير نتائج الدراسات إلى أن عوامل الجذب في المناطق ذات الفرص الجيدة في المنطقة المستقبلة تكون أقوى من عوامل الطرد في المناطق الفقيرة الفرص، وبمعنى آخر بالرغم من أن الناس يكونون أكثر انجذاباً للمناطق ذات كسب العمل الأفضل فليس بالضرورة أن يأتون من أقل المناطق من حيث كسب العمل، أن أكثر نتائج هذه الدراسات التفصيلية مصداقية هي أن الأفراد ينجذبون إلي المناطق التي يكون كسب العمل الحقيقي فيها أعلى ومن المتوقع أيضاً أن تتأثر جاذبية المنطقة الجديدة أيضاً باحتمال الحصول على العمل فيها ، أن أحد الطرق لقياس درجة توفر فرص العمل في منطقة معينة هي استخدام معدل البطالة إلا أن الدراسات لم تجد علاقة متسقة بين معدل البطالة والهجرة إلي المنطقة ربما لأن عدد القادمين المتعاقدين على عمل بالمنطقة يربوا على ثلاثة أضعاف عدد القادمين الذين يريدون البحث عن عمل وقد وجدت معظم الدراسات أنه على عكس ما تؤكده نظرية رأس المال البشري فلابد أن لخصائص منطقة الأصل أثر كبير على الهجرة والسبب في ذلك بالرغم من أن الناس في المناطق الفقيرة جداً هم أكثر الناس حافزاً على الهجرة إلا أن هذه المناطق بها أفراد أقل من غيرهم في التعليم والمهارات وهم أقل الناس استعداداً للهجرة.

6.2.2 السمات الشخصية للمهاجرين:

تعد الهجرة نشاطاً انتقائياً بمعنى أنها ليست من الأنشطة التي يتساوي الأفراد في درجة إقبالهم عليها وتتمثل المحددات الشخصية في الآتي:

أ.**العمر** :-

يعتبر العمر أهم عامل محدد للمهاجرين ويمكن القول (أن الانتقال يكون أكثر انتشاراً بين الشباب والأكثر تعليماً ويعد العمر (22-24) هو قمة الإقدام على الهجرة حيث يهاجر 20% من الناس في هذا العمر وعند سن(32) يكون نشاط الهجرة مساوياً لنصف ما هو عليه لمن هم في العشرينات وعند سن(42) تتقلص الهجرة إلي 25% مما كانت عليه في فترة العشرينات ويرتبط نشاط الهجرة بالأعمار البكرة لسببين الهجرة:

١. كلما كان الفرد أصغر زاد احتمال تحصيله للعائدات على استثماره في رأس المال البشرى

٢. ان جانباً كبيراً من تكاليف الهجرة يكون نفسياً بسبب فقدان الأصدقاء والعلاقات الاجتماعية والأماكن التي اعتادها المهاجرن وعندما يهاجر الإنسان وهو في بداية عمر الشباب يكون الفقد أقل ممن هم في العمر المتقدم فتصبح الروابط الاجتماعية أقوى وتكلفة فقدان هذه الروابط يكون أكبر وبالتالي فهي تكون أكثر إعاقة للهجرة، كما يلاحظ عموماً إن في أى مجموعة عمرية يكون المتزوجون أقل ميلاً للهجرة من غير المتزوجين وأن المتزوجون ممن لهم أبناء يكونوا أقل هجرة من المتزوجون ممن ليس لهم أبناء.

ب.التعليم :

بالرغم من أهمية العمر كمحدد للهجرة فإن التعليم هو أفضل مؤشر لقياس درجة الإقدام على الهجرة للأفراد في أى مجموعة عمرية وإن سوق العمل لخريجي الجامعات عادة يكون ذي سمات افضل من أسواق العمل لمن هم أقل تعليماً.

د.المسافة :

وفقاً لنظرية رأس المال البشرى ينخفض تدفق الهجرات كلما زادت تكلفتها وتزداد تكاليف الترحيل كلما زادت المسافة لسببين:

أ.الحصول على المعلومات عن الفرص المتاحة في المناطق البعيدة له تكلفة عاليةومن المؤكد إن الاستقصاء على فرص العمل في الأسواق الأقرب يكون أقل تكلفة فمن السهل الحصول على الصحف والدوريات التي تحمل هذه المعلومات والمحادثات الهاتفية تكون أرخص ، كما أن وجود المعارف والأقرباء بالمناطق المجاورة يسهل الحصول على المعلومات.

ب.إن تكاليف الانتقال إلي منطقة العمل وتكاليف العودة لقضاء الاجازات مع الأهل والأصدقاء تزيد كلما زادت المسافة وعليه فمن المتوقع أن نجد العمال يكونون أكثر استعداداً للانتقال لمسافات قصيرة وليس إلي مسافات بعيدة ،وبصفة عامة فالاحتمال الأكبر أن ينتقل الناس للمناطق القريبة منهم فقد وجدت احدى الدراسات التي نشرت في أواخر الستينيات أن 34% من التحركات كانت إلي مناطق عبر مسافة تقل عن 100 ميل وأن 51% كانت لمناطق على بعد أقل من 200 ميل وعلى العكس كانت 17% من التحركات إلى مناطق تبعد مسافة تتراوح بين 200–400 ميل فقط ، و 10% كانت لمسافات تتراوح بين 400 – 600 ميل وعلى ذلك كانت الانتقالات إلى مسافات تزيد عن 600 ميل تمثل 2% فقط، فمن الواضح أن الميل الحدى

للانتقال إلى مناطق بعيدة يقل عن الميل الحدى للانتقال إلى مناطق قريبة من مكان الإقامة الأصلى[١].

3.2 تحويلات المهاجرين

يتناول هذا المبحث تحويلات المهاجرين واشكالها المختلفة ومحدداتها واثارها واتجاهاتها

1.3.2 تمهيد:

يبرز موضوع تحويلات العاملين بالخارج كأحد الجوانب الرئيسية التي تهتم بها أي دراسة لتقييم تجربة الهجرة عن طريق دراسة آثارها الكلية على إقتصادات بلدان المنشأ وعلى مسيرة العملية الإنمائية فيها، فتحويلات العمالة المهاجرة إلى بلدان المنشأ وما تمثلة من تعزيز لموارد الدول غير النفطية من النقد الأجنبي تعتبر أهم الآثار الإقتصادية المباشرة المرتبطة بظاهرة الهجرة وتعتبر تحويلات المهاجرين الدافع الرئيسي وراء تشجيع الحكومات في الدول العربية غير النفطية لإنتقال أبنائها للعمل في الدول العربية النفطية [٢]، وقد بلغت أهمية التحويلات وأثرها على التنمية في كونها أحد أهم التدفقات المالية على مستوى العالم حيث يفوق حجم تدفقات تحويلات المهاجرين حجم تدفقات المعونات الأجنبية وتأتي مباشرة من حيث الحجم بعد تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشرة ،كما تمثل التحويلات إحدى الأدوات التي يمكن أن تساهم مساهمة إيجابية وفعالة في تنمية إقتصادات الدول المستقبلة لها إذا توفرت البئية المناسبة والسياسات الحكومية المحفزة التي تمكنها من أداء هذا الدور ومن الآثار الإيجابية للتحويلات على مستوي الإقتصاد الكلي في الدول المستقبلة لها الدور الذي تلعبة في مساندة ميزان المدفوعات ودعم إحتياطيات النقد الأجنبي في تلك الدول وإتسامها بالإستقرار النسبي مما يساعد حكومات الدول المستقبلة على التيقن بالحجم المتوقع من التحويلات وعلى مستوي الإقتصاد الجزئي تلعب التحويلات دورا هاما في تكوين رأس المال اللأزم للمهاجرين بما يمكنهم من القيام بمشروعات إقتصادية لم تكن

---

(١) رونالد ايرنبرج وروبرت سميث ،1994م، اقتصاديات العمل ، تعريب د. فريد بشير طاهر ، دار المريخ للطباعة والنشر ، الرياض ، ص 418 .

(٢) د. نجلاء الأهواني ،1987م، (هجرة العمالة من تركيا وبنغلاديش) ،دار الكتاب للنشر والترجمة والتوزيع، قبرص ، ص (144)

الفرصة سانحة لإقامتها ما لم تتوفر هذه التحويلات كما تمكن التحويلات من الإرتقاء بمستوي المعيشة[١]

2.3.2 مفهوم تحويلات المهاجرين:-

تعتبر تحويلات العاملين بالخارج أحد مكونات التحويلات الخاصة من جانب واحد والتي يتضمنها الحساب الجاري في ميزان المدفوعات، ووفقا لتعريف دليل ميزان المدفوعات يشمل هذا المكون التحويلات من جانب واحد التي يقوم بها المهاجرون المستخدمون في بلدان الإستقبال الجديده والتي يعتبرون مقيمون فيها وذلك ببقائهم لمده عام أو اكثر وهي بذلك تختلف عن عائد العمل الذي يرتبط بالأفراد الذين يعملون ويمكثون في بلد الإستقبال لمدة اقل من العام والذين يعتبرون غير مقيمين فيه وتعتبر تحويلات العاملين بالخارج عائد خدمة حقيقية تدخل ضمن المتحصلات الجارية لميزان المدفوعات وتمثل بذلك أحد دخول عوامل الإنتاج في الخارج وتشمل تحويلات العاملين بالخارج مكونا نقديا يتكون بدوره من جزء معلن عنه (التحويل عبر القنوات الرسمية) وجزء غير معلن عنه (نقود واردة بصحبة الركاب) كما تشمل مكونا عينيا يمكن تجزئتة إلي السلع التي يستوردها المهاجرون وتسجل كواردات شخصية أو كاستيراد بدون تحويل عملة والسلع التي ترد بصحبة الركاب والسلع المهربه وبالرغم من ان السلع التي تستورد من خلال هذه التيسيرات الإستيرادية هي واردات تمول نفسها بنفسها من مدخرات المهاجرين ولا تقوم الحكومات في بلدان المنشأ بتحويل من النقد الأجنبي ما يلزم لسداد قيمتها إلا أنها لا تعتبر متحصلات جارية من النقد الأجنبي تدخل في حوزة االسلطات النقدية وتستخدمها لتغطية الإستيراد السلعي أو تمويل عجز ميزان المدفوعات ،وبذلك فان التقييم الحقيقي لدور التحويلات في تغطية عجز ميزان المدفوعات يقتضي حساب النسبة الحقيقية التي يمكن الإعتماد عليها في تغطية الإستيراد السلعي وهي نسبة تحويل المكون النقدي من التحويلات للإستيراد السلعي وذلك بعد عزل قيمة الواردات التي ترد وفقا لهذه التيسيرات من قيمة الإستيراد السلعي [٢]، وعرف صندوق النقد الدولي التحويلات بأنها تحويلات جارية تضم السلع والأصول المالية من مهاجرين أو عاملين مقيمين خارج الدولة لفترة سنة أو أكثر الي أشخاص (عادة أفراد أسرهم) في دولهم الاصل [٣]

([١]). حسين عبد المطلب الأسرج ،2016م، هجرة الكفاءات العربية ، ص (8)

([٢]) د. نجلاء الأهواني ، مصدر سابق ، ص (146-148)

([٣]) محمد الحسن خليفة ،2012م، الحوافز والإجراءات الجاذبة لتحويلات المغتربين ، آفاق الهجرة ، مركز السودان لدراسات الهجرة والتنمية والسكان ، العدد التاسع ، ص (31)

كما تعرف التحويلات بأنها ذلك الجزء من دخول العاملين من أبناء الوطن المهاجرين غير المنفق والمحول إلي موطنهم الأصلي فهي تمثل جزءا مهما من الإستثمار البشري العامل في الخارج وهي المنفعة الرئيسية المباشرة لهجرة القوي العامل [١]

3.3.2 أهمية تحويلات المهاجرين :-

يعد تدفق تحويلات الأموال والبضائع الذي يميز ظاهرة الهجرة من أكثر الجوانب أهمية في الهجرة الدولية من الناحية الإقتصادية ليس فقط بالنسبة لعائلات المهاجرين في الدول المرسلة بل يتعداه إلي أكثر من ذلك ليشمل إقتصادات الدول المستقبلة لها وتتمثل الأهمية الاقتصادية للتحويلات المهاجرين في الأتي :-

١. تعتبر تحويلات المهاجرين تدفقات مالية شأنها شأن التدفقات الأخري كالاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدات الإنمائية واستثمارات المحفظة المالية .
٢. تتم هذه التحويلات من قبل المهاجرين في الدول الغنية إلي الدول المتخلفة مما ينعكس إيجابا علي اقتصاد هذه الدول.
٣. بعض الدول النامية تصنف هذه التحويلات ضمن مقبوضات عناصر الإنتاج (مكونات الدخل الوطني) لأنها تنتج عن العمال المهاجرين الذين يمثلون أهم عناصر الانتاج
٤. تشكل التحويلات مصدراً للعملة الصعبة ودخلاً للأسر في البلدان المستقبلة [٢]

4.3.2 أنواع تحويلات المهاجرين:-

تأخذ تدفقات تحويلات المهاجرين الأشكال الاتية:-

١. لنقود السائلة التي يتم إرسالها من خلال القنوات غير الرسمية
٢. نقود السائلة التي يحملها المهاجر بصحبتة إلي الدولة المصدرة في الإجازات المختلفة أو العودة النهائية .
٣. لسلع العينية التي يتم إرسالها إلي دولة الأصل مثل الهدايا أو السلع الأخري المستوردة الممولة بإستخدام تحويلات المهاجرين.

---

(١) مامون هيدم ،2007م، تقرير حول تحويلات العاملين الأردنيين في الخارج ،غرفة تجارة عمان إدارة السياسات والتدريب ، ص 3
(٢) نادية سوداني ، مرجع سابق ،ص (35)

٤. لأموال المدفوعة من جانب المهاجرين نيابة عن أسرهم

5.3.2 استخدامات تحويلات المهاجرين:-

تتشابه استخدامات تحويلات المهاجرين العرب من فالجزء الأكبر منها يتم تخصيصه للإستهلاك كما اشارت بذلك دراسة بنك الاستثمار الاوربي (2006م) الي ان معظم تحويلات العاملين بالخارج في بلدان شمال افريقيا يتم استخدامها لاغراض الاستهلاك اليومي وتغطية المصروفات التعليمية والعلاجية للعائلات المتلقية للتحويلات حيث اوضحت عينة من أسر المغاربة العاملين في اسبانيا ان 45% من تحويلاتهم يتم توجيهها الي المصروفات اليومية في حين تستقطب المصروفات الدراسية حوالي 31% وقطاع الأراضي والعقارات 15% و 5% فقط توجة الي الاستثمار، كذلك اوضحت عينه مأخوذة من أسر التونسيين المهاجرين بفرنسا ان 23% من تحويلاتهم تخصص الى دفع الرسوم الدراسية و 34% يتم تخصيصها لشراء الأراضي والعقارات و18% تخصص للإستثمار بالشركات بينما اشارت دراسة لمنظمة الهجرة الدولية حول إستخدام تحويلات المهاجريين المصريين ان حوالي 20% منها يتم تخصيصها للإستثمار في الأراضي والمشروعات الصغيرة بينما 80%يتم تخصيصها لتلبية الإحتياجات اليومية من صحة وتعليم، ويعود ضعف النسبة التي يتم تخصيصها من تحويلات المهاجرين العرب للإستثمار الي ضعف البنية التحتية المؤسسية والمصرفية وعدم توفر المعلومات الكافية عن فرص الإستثمار المتاحة للمهاجرين [١]

6.3.2 الآثار الاقتصادية لتحويلات المهاجرين:-

تلعب تحويلات العاملين بالخارج دورا هاماً في اقتصادات الدول المستقبلة لها وتتمثل أبرز آثارها في الآتي:-

١. اثر التحويلات على ميزان المدفوعات:

نظرا لما تتمتع به التحويلات من خصائص تجعلها تمثل أداه فعالة في دعم ميزان المدفوعات من خلال ما توفرة من تدفقات مالية إلى الدول المستقبلة لها مما يساهم في تمويل الواردات

([١]) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا (الاسكوا)،2015م، استخدام تحويلات العاملين بالخارج في تمويل التنمية ، عمان ،الدورة الثالثة

الأساسية وتعتبر بذلك أداه يمكن أن تساهم في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات ،وتختلف الدول أحيانا في فهمها للتحويلات وبنود تقييدها في ميزان المدفوعات فقد يتداخل تسجيلها مع عوائد السياحة أو ودائع غير المقيمين أو مع الإستثمار الأجنبي المباشر وهنالك ثلاثة بنود متفق عليها تمثل إجمالي التحويلات وهي:-

أ. تحويلات العمال :-

وتعني التحويلات الجارية للعمال المقيمين في بلدان أخرى لمدة تزيد عن سنة .

ب. تعويضات المستخدمين :-

وتضم الأجور والرواتب والمزايا الأخرى سواء كانت عينية أو نقديه أو ما يدفع من تأمينات إجتماعيه.

ج. تحويلات المهاجرين :-

يسجل في هذا البند صافي التحويلات عند المغادرة والعودة وذلك عند تغيير الإقامة علي الأقل لمده عام.

٢. اثر التحويلات على سعر الصرف :-

تساهم تحويلات المهاجرين في تحسين سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الاجنبية ووفقا لنظرية الأثمان يعتمد تحديد سعر الصرف على جانبي العرض والطلب على العملات الأجنبية وعندما يقوم مواطني الدولة بالخارج بتحويل الأموال إلي دولهم فإنهم يزيدون من عرض العملة الأجنبية مقابل زيادة الطلب على العملة الوطنية وبالتالي زيادة عرض العملة الأجنبية مع زيادة الطلب على العملة المحلية يساهم في تحسين سعر صرف العملة المحلية.

3. اثر التحويلات في تخفيف حده الفقر :-

أكدت بعض التقديرات أن زيادة التحويلات بنسبة 10% تؤدي إلي تخفيف حدة الفقر بحوالي3.5% وتزداد أهمية التحويلات في حالة الدول التي تشهد نزاعات سياسية أو صراعات نظراً لما تتمتع به التحويلات من خصائص الثبات النسبي والوصول المباشر إلي الأسر المحتاجة ولا يقتصر أثر التحويلات علي الأسر المستقبلة لها فقط بل يمتد إلي بقية الإقتصاد والمجتمع من خلال تأثير المضاعف والذي يعني أن إنفاق التحويلات يمتد أثارة في الإقتصاد

ككل من خلال إستمرارية الإنفاق لمتلقي الأموال والتي تلعب دورا في إنتاج المزيد من السلع والخدمات مما يؤثر إيجاباً على النشاط الإقتصادي ومن ثم تخفيف حده الفقر [1]

4. أثر التحويلات على الناتج المحلي :-

يؤدي إنفاق التحويلات إلي زيادة حجم الطلب الكلي وذلك وفقا لقيمة مضاعف الإنفاق الإستهلاكي الممول من التحويلات وقد يدعم من زياده الطلب الكلي بسبب الزياده الأولية في الإنفاق الإستهلاكي الممول من التحويلات الي زيادة أخرى في الإنفاق الإستثماري بسبب زيادة إيداعات الأفراد الممولة من التحويلات في البنوك التجارية ومن ثم زيادة قدرة البنوك علي منح الإئتمان وما يصاحب ذلك من زيادة الإستثمار، ويتوقف تأثير مضاعف الإنفاق من التحويلات وقدرتة على رفع مستوي الإنتاج المحلي ومستوي النشاط الإقتصادي على ما إذا كانت الزيادة في الطلب الكلي الممول من التحويلات سوف ترفع من الناتج المحلي أم تتجة إلي الإستيراد وهو ما يتوقف على عدة عوامل من أهمها مرونة الجهاز الإنتاجي وقد تسهم التحويلات في توفير النقد الأجنبي اللازم لإزالة بعض اختناقات الإنتاج واستيراد المعدات الرأسمالية او المدخلات الإنتاجية الأخري مما يسمح بزيادة العرض من السلع والخدمات اللازمة لمقابلة الطلب الإضافي الممول من التحويلات[١].

5. أثر التحويلات على أنماط الإنفاق :-

من الناحية النظرية تعتبر تحويلات المهاجرين مصدراً كامنا للإدخار والتكوين الرأسمالي وقد تسهم التحويلات في زيادة حجم الإستثمار ورفع مستوي الناتج المحلي من خلال حسن إستخدامها في القنوات الإستثمارية المنتجة ومن خلال أثر المضاعف لإنفاقها على الأغراض الإستهلاكية مما ينتج عنة زيادة في فرص التوظيف والتشغيل وكذلك تلعب التحويلات دوراً أساسياً في دعم قطاع التصدير من خلال توفير النقد الأجنبي اللازم لتوسيع طاقة هذا القطاع أو تشغيل الطاقات العاطلة به مما يسمح بمزيد من النقد الأجنبي في المستقبل ،فضلاعن ذلك يمكن أن يؤدي الطلب الإضافي للمهاجرين إلى إستخدام الطاقات العاطلة في بعض الصناعات

([1]). جامعة الدول العربية،مرجع سابق،ص30

([١]) لطيف وليد ، مصدر سابق ، ص (72)

المحلية وقد يؤدي إلي تحقيق وفورات الحجم في الإنتاج الأ أن هذا الجانب الإيجابي يتوقف على طبيعة السياسات الإقتصادية المتبعة في بلد المنشأ تجاة التحويلات فضلا عن أن طبيعة التحويلات وكيفية تخصيصها يقلل من حدوث هذه التاثيرات المحتملة ، فالتحويلات إنما هي تحويل لدخل شخصي يخصص بين الإستهلاك والإدخار وبالتالي فإن نمط تخصيصها يخضع للإعتبارات الشخصية ومن أهم تأثيرات تحويلات المهاجرين تأثيرها علي حجم وأنماط الإنفاق الإستهلاكي والإستيرادي والإستثماري وتأثير ذلك علي حجم الطلب الكلي والناتج الكلي كذلك تؤدي التحويلات إلي تعميق حدة الفروق في أنماط الإستهلاك في المجتمع الواحد

6. أثر التحويلات على معدل التضخم :-

قد تساهم زيادة الانفاق الممول من التحويلات في تغذية الضغوط التضخمية في دول الأصل من خلال عدة قنوات أهمها :-

أ. تؤدي زيادة عرض النقود من خلال التحويلات إلى زياده القوة الشرائية للمهاجرين ولأسرهم وزيادة حجم الطلب الإضافي على السلع والخدمات دون ان يقابل هذه القوة الشرائية نشاط إنتاجي موازي في الداخل .

ب. تؤدي عدم مرونة العرض المحلي في الأسواق إلي الإتجاه الي الإستيراد لتلبية إحتياجات الطلب الاضافي الممول من التحويلات ومع تزايد حجم الإستيراد يزداد طلب التجار المستوردين للسلع المطلوبة علي النقد الأجنبي والذي يتم الحصول علية من خلال السوق الأسود بتكلفة عالية مما يؤدي إلي إرتفاع أسعار السلع المستوردة وتحميل هذا العبء المستهلك النهائي [١]

7.3.2 العوامل المؤثره تحويلات المهاجرين

ان من الصعوبة بمكان تحديد كل العوامل والمتغيرات التي تؤثر على قرارات المهاجرين الخاصة بتحويل مدخراتهم فحجم التحويلات يكون دالة في عدد كبير من المتغيرات جزء منها يرتبط بالمهاجر نفسة ووجود افراد اسرته في بلد الأصل او المهجر كما ترتبط الميول بمتغيرات على

(١). نجلاء الاهواني ،مصدر سابق، ص154-156

المستوى الجمعي في بلدان الإستقبال والإرسال ومنها فرص الإستثمار المتوفرة والموائمة في الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية والسياسية وإستقرار السياسات ومدى مصداقيتها والثقة فيها ويمكن تصنيف تلك العوامل بشكل أساسي في ثلاث مجموعات رئيسية:

١. العوامل التي تتعلق بالعمال المهاجرين :-

تتمثل هذه العوامل في عدد المهاجرين والخصائص الديموغرافية للمهاجر من حيث العمر والنوع ومستوى التعليم والحالة الإجتماعية وعدد الأطفال وعدد افراد الأسرة المقيمين فعلا مع المهاجر في الدولة المضيفة وطبيعة علاقة المهاجر بعائلتة في الوطن ،كما أن المستوي الوظيفي للمهاجر وحجم الدخل يلعبان دورا مهما في تدفق التحويلات إلي دولة المنشأ.

٢. العوامل التي تتعلق بالدول المضيفة للمهاجرين :-

تلعب المتغيرات الإقتصادية للدولة المضيفة دورا هاما في تحديد حجم التدفق الصافي للتحويلات إلي الخارج وبصفة عامة يعتمد التدفق الخارجي للتحويلات من الدول المضيفة للعمالة على مجموعة من العوامل منها أن معدل النمو الإقتصادي ودرجة التقلب في النشاط الإقتصادي للدولة المضيفة يؤثران على الطلب على العمال المهاجرين حيث أن معدلات النمو الأقتصادي تحدد مستويات الأجور التي يحصل عليها المهاجرون من خلال وظائفهم ومن جانب أخر يحدد معدل التضخم في الدولة المصيفة للعماله كمية المدخرات التي يمكن أن يحققها العمال أثناء إقامتهم فيها حيث ان إرتفاع معدلات التضخم تؤدي إلي إنخفاض مستويات الأجور الحقيقية وبالتالي تراجع معدل الإدخار لدى المهاجرين، كذلك تؤثر معدلات العائدعلى الأصول الإستثمارية المختلفة وبصفة خاصة الأصول المالية في الدول المضيفة للعماله علي إتجاة العمال المهاجرين نحو تحويل مدخراتهم إلى دول المنشأ وعادة ما يقبل المهاجرون على إستثمار مدخراتهم في أصول تزداد عائداتها ويسهل عملية تحويلها في حالة العودة السريعة للمهاجر، كما ان القوانين المنظمة والقيود الرقابية المفروضة على عملية التحويلات في الدول المضيفة تؤثر إجمالا علي عمليات التحويل .

٣. عوامل تتعلق بدولة المنشأ :-

يرتبط قرار التحويل لدى المهاجر بتحديد آلية التحويل سواء رسمية أو غير رسمية وما إذا كان التحويل سيتم بالعملة المحلية أو الأجنبية وهذه القرارات تعتمد على مجموعة من العوامل المرتبطة بدولة المنشأ(التضخم–سعر الصرف–الفرص الاستثمارية..) باستثناء الجزء اليسيرمن التحويلات لسد مصروفات الأسرة والذي لا يحتاج إلى حوافز كبيرة عكس قرار تحويل مدخرات المهاجرين الذي يتوقف مجموعة كبيرة من العوامل والمحددات في الدول المصدرة[١]

8.3.2 قنوات التحويل المالية للمهاجرين :–

يتبع المهاجرين طرق وأساليب عديدة لتحويل أموالهم ويمكن حصر هذه الطرق في إطارين أساسيين ضمن المعيار القانوني هما :

اولا القنوات الرسمية :– وهي التي تطابق المعايير القانونية وتشمل الآتي:

١. البنوك المصرفية:

هذا النوع من التحويلات يضم البنك كوسيط بين المرسل والمرسل إلية شريطة أن يكون لكلاهما حسابات بنكية جارية في كل من البلد المستقبل بالنسبة للمرسل وحساب في البلد الأصلي بالنسبة للمرسل إليه .

٢. الشيكات البريدية :–

تعتبر الشيكات البريدية من أهم القنوات الرسمية لتحويل الأموال،تم إدخالها إلي سوق التحويلات من أجل تخفيض تكاليف التحويل لدى المهاجرين ووفقا لهذه القناه هنالك طريقتين للتحويل :–

أ. الطريقة التقليدية للتحويل :–

وتستلزم هذه الطريقة على مستقبل الأموال أنتظار وصل يؤكد أن الأموال المحولة لة وصلت على مستوى بريد إقامتة ،ويمكن ان تمتد مده الإنتظار أيام أو شهور.

الطريقة الحديثة : –

[١]. نفس المصدر السابق، ص (102-104)

تعتمد على التكنولوجيا من أجل تقليص مدة انتظار المستفيد من الأموال المحولة وتعتمد في تعاملاتها على شبكة الهواتف المحمولة .

٣. شركات التحويل العالمية :-

نتيجة لتزايد التحويلات ظهرت مؤسسات عالمية غير بنكية لتقديم خدمات التحويل بتكاليف أقل

من البنوك ولا تتطلب الحصول على حسابات بنكية فقط تحتاج إلى وثائق إثبات هوية المرسل والمرسل إلية .

٤. البورصات :[١]

ثانياً : القنوات غير الرسمية وتشمل الاتي:-

١.محول الأموال :

وهو شخص يمتهن مهنة التحويل حيث يصدر تواريخ عودته إلى البلد الأصلي لكل أصدقائة وأقربائه في المهجر فيتم تحويل أموالهم عبره مقابل أسقتطاعات معينه.

٢. نظام الحوالة :

يعتمد هذا النظام على نقطتين الأولى في البلد المستقبل للمهاجر والأخرى في البلد الأصلي علي أن يتصل الأول بالثاني ويخبره باستلام مبلغ مالي من المهاجر يريد تحويله إلي شخص آخر مع إعطائة بيانات ذلك الشخص.

٣. الظروف البريدية :

يعتمد المهاجر وفقا لهذه الطريقة على إرسال أمواله إلي البلد الأصلي عن طريق ظرف بريدي كرسالة.

٤. التحويل عن طريق الفاكس :

(١). بلميمون عبد النولر،اثر التحويلات المالية للمهاجرين علي الاقتصاد الجزائري،رسالة دكتوراه منشورة،جامعة ابوبكر بلقايد بالجزائر،2015م،123(-125)

تعتمد هذه التقنية على الفاكس من أجل تعريف الخط الهاتفي لنقطة تجميع الأموال المحولة وغالبا تكون منزل أحد المهاجرين أو محل تجاري.

9.3.2:محددات إختيار قنوات التحويل :-

يعود إختيار المهاجر لقنوات التحويل لعدة أسباب تتمثل في الآتي :-

1. **تكلفة التحويل :-**

يمثل ارتفاع تكلفة التحويل عبر القنوات الرسمية من أهم العوامل التي تدفع المهاجرين الى إختيار القنوات غير الرسمية في تحويل مدخراتهم وذلك لإنخفاض تكلفة تحويل القنوات غير الرسمية .

2.**انتشار الجهاز المصرفي:**

نتيجة لعدم تمكن بعض الدول المتلقية للتحويلات من تغطية الخدمات المصرفية كل مناطقها مما يزيد من تكلفة المهاجر من أجل إيصال المبلغ المحول إلى بلاده خاصة عندما تكون تلك الأموال محولة إلى مناطق ريفية ليس بها خدمات مصرفية

3.**تقلبات سعر الصرف :**

جل الدول النامية المتلقية للتحويلات لديها أسواق صرف موازية حيث أظهرت العديد من الدراسات على اتساع الفجوة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي يؤدي الي دفع المهاجرين إلى تحويل أموالهم عن طريق القنوات غير الرسمية المتصلة بالأسواق الموازية .

4. **المده التي يستغرقها التحويل :**

يفضل المهاجرين تحويل أموالهم عبر القنوات غير الرسمية لسرعة وصولها لأسرهم .

5. **ضمان وصول الأموال :**

هذا المحدد يدفع بالمهاجرين إلى إختيار القنوات الرسمية وذلك لضمان وصول الأموال بينما تكون درجة الخطر كبيرة في حالة القنوات غير الرسمية نتيجة للسرقة والإختلاس [1].

6. وضعية المهاجر :-

يضطر الوضع غير القانوني المهاجر في تحويل أموالة إلي اللجوء إلي القنوات غير الرسمية لعدم إمتلاكة بطاقة إقامة وغيرها من المستندات القانونية.

10.3.2 تطور تحويلات المهاجرين :-

فيما يلي الجدول رقم (**1.3.2**) يوضح تطور تحويلات المهاجرين على مستوى العالم خلال فترة الدراسة (1980م-2017م).

السنة	التحويلات ملياردولار	السنة	التحويلات مليار دولار
1980	35814	1999	121761
1981	34887	2000	126750
1982	36041	2001	140339
1983	35361	2002	163489
1984	34556	2003	197183
1985	40459	2004	226426
1986	48817	2005	184762
1987	52361	2006	328183
1988	54749	2007	196009
1989	64034	2008	458110
1990	67754	2009	432444
1991	75215	2010	469722
1992	75211	2011	528314

(1) .نفس المرجع السابق ،ص (120،128)

549580	2012	85677	1993
580669	2013	97889	1994
603599	2014	102763	1995
595684	2015	117763	1996
588835	2016	117242	1997
634113	2017	114005	1998

المصدر :البنك الدولي

11.3.2 تطور التحويلات بيانيا:

الشكل **(1.3.2)** يوضح تطور تحويلات المهاجريين على مستوي العالم

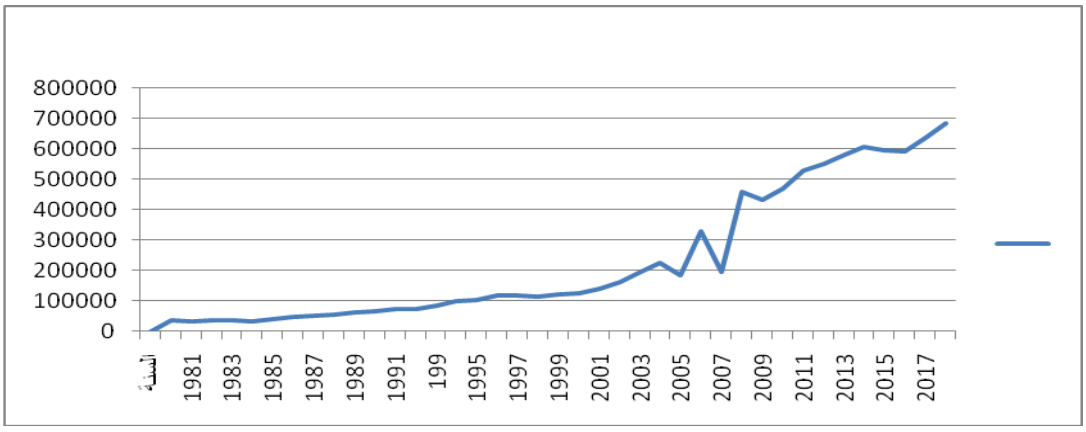

المرجع، اعداد الدارس من بيانات الجدول(1.3.2)

بالنظر الى الجدول رقم (**1.3.2**) والشكل البياني (**1.3.2**) يتضح استمرار الزيادة في تحويلات المهاجرين حتي العام 2004م حيث بلغت (226426) ثم تراجعت في العام 2005م لتبلغ (184762) وعاودت الزيادة مرة اخرى ثم تراجعت للمرة الثانية بدرجة أكبر في العام 2007م نتيجة لتداعيات الازمة الاقتصادية العالمية ثم عاودت الإرتفاع مرة اخري لتبلغ اعلى مستوى لها في العام 2017م(634113)

12.3.2 الدول المتلقية للتحويلات:-

الجدول (2.3.2) يوضح ترتيب أكبر عشر دول متلقيه للتحويلات وفقا لتقرير البنك الدولي في العام 2015م

الدولة المرسلة	الهند	الصين	الفلبين	المكسيك	فرنسا	نيجيريا	مصر	باكستان	المانيا	بنغلاديش
التحويلات بليون دولار	72.2	63.9	29.7	25.7	24.6	20.8	20.4	20.1	17.5	15.8

المصدر: ،تقرير البنك الدولي،2015م

13.3.2 الدول المتلقية للتحويلات بيانيا :

الشكل البياني(2.3.2) يوضح اكبر الدول المتقبلة للتحويلات .

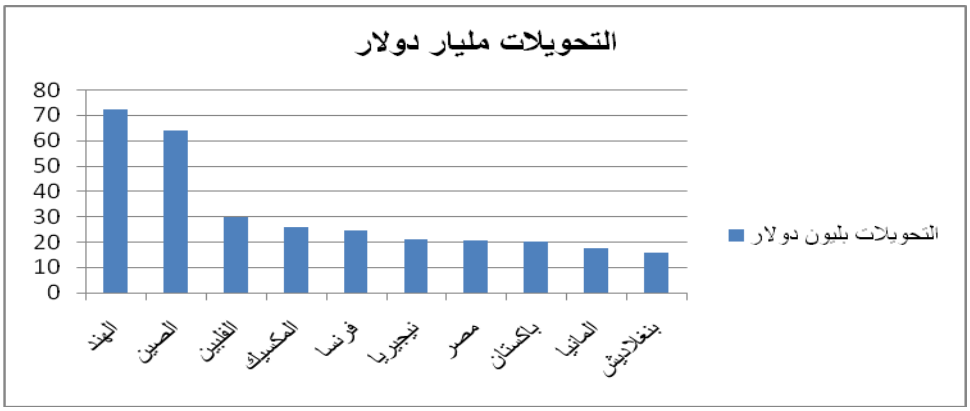

المصدر : اعداد الدارس من بيانات الجدول(2.3.2)

بالنظر الى الجدول (2.3.2) والشكل البياني (2.3.2) يلاحظ تصدر الهند قائمة الدول المتلقية للتحويلات تليها الصين ومن ضمن الدول العربية إحتلت جمهورية مصر المركز السابع على مستوى العالم من حيث تلقي التحويلات.

14.3.2 الدول المرسلة للتحويلات :-

الجدول (**3.1.4**) يوضح أكبر عشرة دول مرسلة للتحويلات وفقا لتقرير البنك الدولي في العام 2014م .

الدولة المرسلة	الولايات المتحدة	السعودية	روسيا	السويد	المانيا	الامارات	الكويت	فرنسا	لوكسمبيرغ	بريطانيا
التحويلات مليار دولار	56.3	36.9	32.6	24.6	20.8	19.3	18.1	13.8	12.7	11.5

المصدر: تقرير البنك الدولي2014م

15.3.2 الدول المرسلة للتحويلات بيانيا:

الشكل (3.1.4) يوضح الدول المرسلة للتحويلات بيانيا

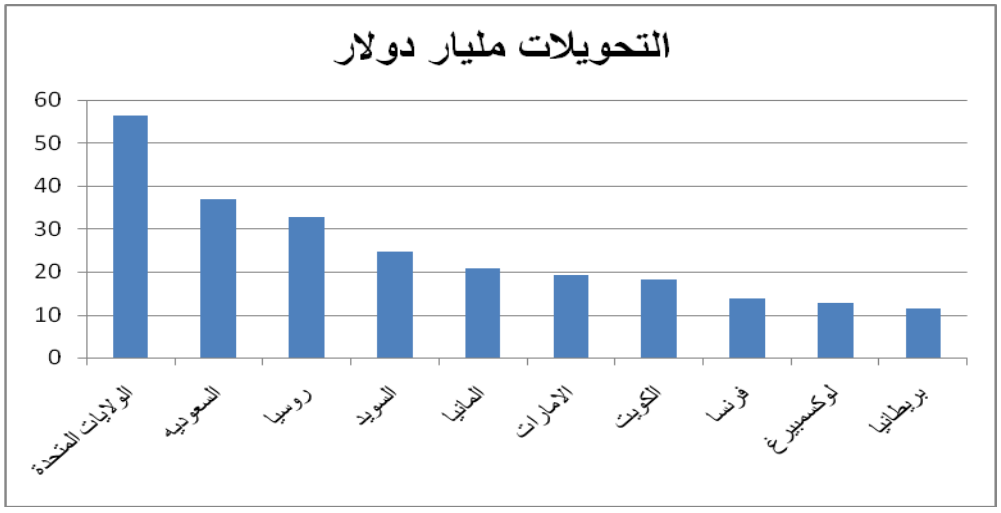

المصدر : اعداد الدارس من بيانات الجدول رقم (3.3.2)

بالنظر الي الجدول رقم (3.3.2) والشكل البياني رقم (3.3.2) يتضح تصدر الولايات المتحدة قائمة الدول المرسلة للتحويلات تليها المملكة العربية السعودية ثم روسيا ،بينما تحتل المملكة المتحدة المركز العاشر .

16.3.2 التحويلات إلى المنطقة العربية :-

تعد المنطقة العربية أكبر المناطق الجغرافية المستقبلة للتحويلات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي على مستوى العالم ،حيث تصل نسبة التحويلات إلى إجمالي الناتج المحلي العربي حوالي 2,2% بينما ترتفع تلك النسبة في دول شمال أفريقيا لتصل إلى 3- 3,5% ويفوق حجم التحويلات إلى المنطقة العربية حجم تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر كما تفوق قيمة تلك التحويلات كل من الصادرات والمساعدات الإنمائية الأجنبية مما يؤكد أهمية تلك التحويلات كمصدر للنقد الأجنبي في دعم ميزان المدفوعات لتلك الدول والتي وصلت إلى 12 مليار دولار عام 1995م ،إرتفعت إلي 20,13 مليار دولار عام 2010م وهو ما يمثل أربعة أضعاف ما تحصل علية الدول العربية من مساعدات إنمائية خارجية ، ومن ضمن أكبر الدول المتلقية للتحويلات تدخل ثلاثة دول عربيه(المغرب – مصر – لبنان) ، كما أن هنالك جزء كبير من هذه التحويلات يتم تحويلة عبر القنوات غير الرسمية مما يعني أن التحويلات تفوق بكثير الأرقام الرسمية حيث تتراوح تقديرات التحويلات غير الرسمية إلي البلدان العربية من 22,5- 85% من إجمالي التحويلات.

17.3.2 التحويلات من المنطقة العربية :-

تضمنت العديد من الدول العربية قائمة أكبر الدول المرسلة للتحويلات علي مستوي العالم سواء كقيمة مطلقة أو كنسبة من الناتج المحلي حيث تمثل دول مجلس التعاون الخليجي بصفة عامة والسعودية والبحرين وعمان والكويت بصفة خاصة من ضمن أكبر الدول المرسلة للتحويلات على مستوى العالم ،وتحتل المملكة العربية السعودية ثاني أكبر دولة مرسلة للتحويلات عالميا حيث بلغ حجم التحويلات من دول مجلس التعاون الخليجي 30مليار دولار عام 2008م إرتفعت إلي 40 مليار دولار عام 2009 بينما كان جملة التحويلات من الدول العربية 50 مليار دولار عام 2009م [1]

([1]). جامعة الدول العربية ، مصدر سابق ، ص152،32

الفصل الثالث

هجرة وتحويلات السودانيين

يتناول هذا الفصل الهجرة السودانية واسبابها وأثارها واتجاهاتها وتحويلات المهاجرين السودانيين والعوامل المؤثره عليها ويشتمل على ثلاثة مباحث يتناول المبحث الاول الهجرة السوادنية ،ويتناول المبحث الثاني تحويلات المهاجرين السودانيين ،ويتناول المبحث الثالث سياسات جذب تحويلات المهاجرين في السودان

1.3 الهجرة السودانية:

تعتبر الهجرة بمختلف أنواعها عامل مؤثر في خصائص وديناميكيات السكان من مناطق منشأ الهجرة وإستقبالها ويشمل جوانب إقتصادية وإجتماعية وسياسية و ثقافية وأمنية ويعتبر السودان واحد من الدول التي تتميز بظاهرة الهجرة بمختلف انواعها داخليه ،خارجية،وافده ،عابره وذلك بسبب الموقع الجغرافي الذي يتميز به

1.1.3 الهجرات السودانية الداخلية:

يمتاز السودان بهجرات داخلية كبيرة سواء كانت اختيارية اي ان المهاجر صاحب القرار في الهجرة او إرغامية(النزوح) بسبب الكوارث الطبيعية والبشرية والذي يمثل النمط الأكثر وضوحا لحركة السكان في السودان وذلك بسبب المجاعات والحروب الداخلية التي تعرض لها السودان ، وحسب تقديرات مكتب الأمم المتحده لتنسيق الشئون الإنسانية(OCHA) بلغ عدد النازحين حوالي 4,3 مليون حتي العام 2002م ،من بينهم (700000) فقط يعيشون داخل معسكرات ، على الرغم من صعوبة الوصول إلي رقم محدد للنازحين إلا ان التقديرات تشير إلى ان أزمة دارفور قد زادت عدد النازحين من 4,5 مليون إلى حوالي 5,5 مليون عام 2004م (17% من السكان) وحتي عام 2010م تأرجحت التقديرات بين 4,5 مليون الى 5,2 مليون نازح[1].

2.1.3 أسباب الهجرة الداخلية في السودان :

تعتمد هذه الفقرة على نتائج الدراسات التي أجريت على ظاهرة الهجرة الى ولاية الخرطوم وذلك بهدف التعرف على حجم الظاهرة وأسبابها وإتجاهاتها وأثارها وهنالك عدد من العوامل الأساسية التي جعلت السودان يتميز بوجود تحركات سكانية كبيرة تتمثل في الآتي :-

1.التباين البيئي وإنعكاساتة على توزيع الموارد.

2. وجود النيل وفروعة كعناصر جاذبة للتنمية والإستقرار وبالتالي للهجرات السكانية

3. طبيعة القطر السهلية ووصفة كمعبر حضاري بين افريقيا والعالم العربي الإسلامي

4.تركيزالتنمية في الحزام الأوسط مما أدى إلى حدوث عدم توازن تنموي بين الوسط والأطراف.

5.النمو المستمر للمدن وزيادة حظها من التنمية والخدمات[2].

6. البحث عن فرص عمل وخدمات إجتماعية أفضل.

7. الضغط السكاني على الموارد الطبيعية ، خاصة بعد إستفحال ظاهرة الجفاف والتصحر

8. تدهور الأحوال الأمنية نتيجة للحروب والصراعات .

3.1.3 مميزات الهجرة الداخلية في السودان :-

([1])إبراهيم محمد أحمد البلولة ، مصدر سابق ، ص (9)

([2]) وزارة مجلس الوزراء ،2007م، اللجنة الفنية لدراسة قضية الهجرة والنزوح إلي المدن ، التقرير الختامي ، ص 8

تميزت الهجرات السكانية في السودان بثلاثة مراحل أساسية هي :-

1.**الإنتقال التدريجي ويشمل مرحلتين :-**

أ.الإنتقال داخل البيئة الإقتصادية والإجتماعية المحلية (البداوه – الزراعه المتنقلة)

ب.الإنتقال من القطاع التقليدي إلى القطاع الحديث (القري المركزية)

2.الإنتقال المباشر ويشمل :-

أ.الإنتقال لأسباب بيئية قهرية بحتة يتم الإنتقال من البداوه البحتة إلي الزراعة الحديثة أو إلي المدن.

ب.الإنتقال لأسباب قهرية ضمن السياسة التنموية القومية ،أو لأسباب سياسية يتم نقل البدو إلي الإستقرار في مشاريع الري الكبرى أو نقل مواطنين لحياه مخالفة (توطين أهالي حلفا) ويحدث ذلك نتيجة لقرارات ليس للمهاجر نصيب في إتخاذها .

3.الإنتقال التلقائي :-

ويتمثل ذلك في الإنتقال من البداوة البحته إلي شبه البداوه ثم إلي الإستقرار في القطاع الزراعي التقليدي أو الحديث كذلك إنتقال اصحاب الكفاءة التقنية والتعليمية إلي المدن الوسيطة ومناطق الصناعات، ثم إلي المدن الكبيرة[1].

4.1.3 أنماط الهجرة الداخلية في السودان :-

1. الهجرة بين الأقاليم (ريف – ريف ، حضر – ريف)

2. الهجرة إلي المدن (ريف – حضر):

تشير الإحصاءات أن ولاية الخرطوم إستقبلت خلال فترة التعداد الرابع 1993 حوالي 1,5 مليون شخص اي ما يعادل 44% من جملة المهاجرين في السودان في ذلك التعداد وتعد الولايتين الوسطي والشرقية من أهم مناطق الجذب الآخري بنسبة 18 % و 15% على التوالي من جملة المهاجرين .

3. الهجرة الموسمية للمشاريع الزراعية الكبري :-

(1) المجلس القومي للسكان ،2002م، السياسة القومية للسكان ، الخرطوم ، ص 83

أفادت الدراسات في مناطق الإرسال في كردفان ودارفور ان العمالة الموسمية المهاجرة من هناك للإشتراك في حصاد القطن تستغرق رحلتها عادة أكثر من الفترة المقدرة للحصاد وربما يمتد ذلك لسنين وقد صنف تقرير بعثة العمل الدولية العمالة الموسمية في السودان إلي اربعة مجموعات كالآتي :-

أ . مجموعة ملتزمة بالصورة التقليدية للهجرة الموسمية حيث يرجع هاؤلاء لمواطنهم الأصلية بعد إنتهاء عمليات حصاد القطن.

ب. مجموعة متحركة من موقع عمل الى آخر عن طريق رحلات قصيرة متنقلين بين مواقع العمل الموسمي ويستمرون في مثل هذه التحركات لعدة سنين وجميعهم من الرجال

ج. مجموعة في منتصف الطريق بين الحركة والإستقرار وهاؤلاء يكونون قد تمكنوا من خلق علاقات مع مخدم معين فهم بذلك يأتون لنفس المخدم سنة بعد أخرى وتتكون هذة المجموعة بصورة كبيرة من العمال الوافدين من خارج القطر.

د. مجموعة صغيرة أصبحت في مرحلة الأستقرار الدائم أما بحصولهم علي أرض زراعية أو وظيفة في مدينة صغيرة [1]

5.1.3 آثار الهجرة الداخلية والنزوح في السودان:-

1. الآثار السلبيه وتشمل:-

أ. الآثار الإقتصادية :-

هنالك آثار إقتصادية سالبة مترتبة على الهجرة والنزوح حيث تأثر القطاع الإقتصادي في السودان تأثرا بالغا بظاهرة الهجرة والنزوح وذلك نسبة لنزوح موجات كبيرة من السكان بصورة فجائية من مناطق الإنتاج ،ونتيجة لذلك تأثرت مناطق المنشأ والإستقبال ويتضح ذلك في التركيبة العمرية للنازحين حيث ان معظمهم من الفئة العمرية (20 – 50) سنة وهي أكثر الفئات النشطة إقتصاديا حيث تركوا مزارعهم ومراعيهم ومتاجرهم وبيوتهم ومصانعهم في الريف وأتو مجبرين ليستقروا في العاصمة القومية ومدن السودان الأخرى وبالتالي تركز معظم الشباب

([1])المرجع السابق ، ص (90 – 102)

المنتجين في المناطق الحضرية بينما تركت القرى والأرياف خالية من الأيدي العاملة فتدهورت الحالة الإقتصادية مما أدى إلي عدم التوازن وتقلص الأرض المزروعة وإنخفض الإنتاج الزراعي ، كما ساهمت في نقص الأيدي العاملة المدربة في مناطق الأنتاج ولم يسهم هاؤلاء في دفع عجلة التنمية بالمدن لأن إمكاناتهم متواضعة بحيث لا تسمح لهم بمواكبة حياة المدينة التي تحتاج الى مؤهلات فنية وتدريبية عالية غير متوفره لدى النازحين مما ساعد علي تفاقم العطالة ونمو القطاع غير المنظم مما جعل السوق الأسود أكبر من السوق العادي.

ب. **الآثار الإجتماعية والثقافية :-**

هنالك أثار إجتماعية كثيرة سالبة لظاهرة الهجرة الداخلية والنزوح في السودان وذلك ان المرض والفقر وتدني مستوى الخدمات ومستويات الحياة الإجتماعية عموما ، أصبحت إفرازات مصاحبة لمثل هذه الهجرات

ت. الآثار الصحية :-

نتيجة لتدفق أعداد كبيرة من المهاجرين إلى العاصمة القومية وأستيطانهم في شكل تجمعات سكنية وفي مناطق تفتقر لأدنى مقومات الراحة ويتعرضون لشتي الظروف المناخية مما يعرضهم للأمراض والاوبئة المتناقلة مما ساعد على سوء التغذية وضعف المناعة [1].

ث. الآثار البيئية :-

التلوث البيئي في احدى تعريفاته هو الوضع غير الصحيح للمواد او اي شئ يطرح في البيئة مسببا إنحطاطا في خصائصها ومن الأسباب الرئيسية لحدوث هذه التلوثات البيئية اجتياح النازحين للمدن وتدهور الموارد الطبيعية ،نتيجة لحاجة النازحين لحطب الوقود فقد تم إزالة مساحات كبيرة من الغابات لهذا الغرض .

ج. الآثار النفسية :-

نتيجة للتفاوت الكبير بين البيئة الإقتصادية والإجتماعية للطبقات الغنية والمتوسطة في المدن حيث المنازل الجميلة والحياة الميسورة وبين تلك البيئات التي يرزح تحتها النازحون وفي ظل هذه

([1]) خضر الخواض جاد الرب ، 2013م، الهجرة الداخلية بالمجتمع السوداني الأنماط والأثار ، افاق الهجرة : مركز السودان لدراسات الهجرة والتنمية والسكان ، العدد 11 ، ص 58

المقارنة غير المتوازنة تولدت طبقة إجتماعية من النازحين تمتلئ قلوبها بالحقد والحسد والكراهية تجاه الطبقات الميسوره .

ح.الآثار الأمنية :-

تعاني تجمعات النازحين بصفة عامة من مشكلات أمنية حيث تقع بين سكانها الكثير من الإحتكاكات والمشاكل وانتشار الجرائم ومما فاقم الإنفلات الأمني بتجمعات النازحين أن معظم القبائل نقلت صراعاتها معها إلى المدن.

2. الآثار الإيجابية :-من الأثار الإيجابية للهجرات الداخلية والنزوح الآتي :

أ. الإختلاط والإنصهار الإجتماعي والثقافي.

ب. إكتساب الخبرات والمهارات والتوسع في فرص العمل .

ت. التوسع في العمل الطوعي [1].

6.1.3 الهجرة الخارجية:

بدأت هجرات السودانيين للخارج منذ زمن بعيد وكان لهذه الهجرات دوافعها الخاصة بها ومن بينها الدوافع الدينية حيث كانت بعض الهجرات الدينية إلى القدس كما كانت هنالك هجرات دينية أخرى حدثت في العصر الإسلامي خاصة أيام المملكة السنارية إلى الأراضي الحجازية وذلك لأداء المناسك والإقامة الدائمة هناك أو بغرض إكتساب العلوم والمعارف الدينية أما في العصور الحديثة فقد حدثت هجرات متعددة ولكنها محدودة إلى بعض البلدان مثل مصر ولبنان والكويت والبحرين والسعودية وذلك بغرض العمل، إلا أنه من أهم تلك الهجرات وأكثرها شهرة الهجرات التي قام بها الكثير من النوبيين إلي مصر حيث أخذت تلك الهجرات شكلا أكثر وضوحا في أواخر القرن التاسع عشر وذلك بسبب وجود إحتياجا كبيرا في تلك الفترة لبعض المهن الخدمية خاصة بعد صدور التشريع الخاص بالغاء تجارة الرقيق [2]، الا ان هجرة السودانيين بصورتها اللافتة للإنتباه بدأت في بداية الستينيات حيث كانت بعض الهجرات إلى الكويت وليبيا والسعودية

([1])وزارة مجلس الوزراء ، اللجنة الفنية ، مرجع سابق ، ص ،141

([2]) د.محمد العوض جلال الدين ،1976، هجرة السودانيين إلي الخارج ، المجلس القومي للبحوث ، الخرطوم ، ص ،8

، وزادت معدلاتها بصورة كبيرة في السبعينيات من القرن الماضي بسبب حدوث بعض التغيرات السياسية والإقتصادية ، كما بدات في تلك الفترة بعض مظاهر التضييق السياسي والإقتصادي والوظيفي والتي طالت مختلف الفئات والأفراد والجماعات مما دفع بعضها نحو الهجرة بإلاضافة الي حدوث بعض المتغيرات الإقتصادية الحادة التي أدت إلي إرتفاع في الأسعار وحدوث موجات من الغلاء في كثير من السلع ، أدت هذه التغيرات إلى تشجيع الكثيرين نحو الهجرة ومن ناحية أخرى بدأت بعض الدول الخليجية في تنفيذ مشروعات ضخمة للتنمية وذلك بعد إرتفاع أسعار النفط خاصة بعد حرب إكتوبر 1973 م وكانت الرواتب والحوافز التي تدفعها تلك الدول الخليجية مغرية جدا مقارنة بما كانوا يتلقونة أولئك المهاجرين من رواتب في بلدانهم وبعد حرب الخليج في بداية التسعينيات حدث تراجع في أسعار النفط وضعفت عوامل الجذب والإغراء للهجرة إلى دول الخليج خاصة بعد ان إنتهجت بعض الدول الخليجية سياسات ترمي إلي توظيف قوه العمل المحلية وبالرغم من ذلك لم تتراجع وتيرة الهجرة إلى دول الخليج (١)، قبل تفاقم ظاهرة الهجرة بصورتها الظاهرة شملت الهجرات الخارجية المؤقتة عددا من المعارين والمنتدبين الذين كانوا يقضون فترة إنتدابهم ثم يعودون للوطن دون ان تمكنهم فترة الهجرة المحدودة من تغيير إتجاهاتهم ،ومن عامة الشعب شملت الهجرات الخارجية المؤقتة بعضا من أهل الريف ولا سيما من مزارعي الولايات الشمالية الذين كانت تضيق بهم مزارعهم فكانوا يتجهون إلي الدول العربية القريبة كمصر والمملكة العربية السعودية وليبيا والكويت وقد كانت الهجرات تتميز بقصر فترتها.

7.1.3 خصائص الهجرة بعد منتصف السبعينيات :

منذ منتصف السبعينيات إتخذت ظاهرة الهجرة منحي جديدا في خصائصها وحجمها وإطراد تصاعد معدلاتها لدرجة أنها بدأت تشكل هما وطنيا في كثير من جوانبها ،لقد أصبحت الظاهرة تنسحب على كافة القطاعات السكانية بمختلف مواقعها المهنية وتراتيبها الإجتماعية فظهرت إنعكاساتها السلبية على المجتمع في بعض المواقع الإنتاجية في القطاعين الزراعي والصناعي ، وحدث نقص حاد في القطاع الخدمي والصحي والتعليمي نتيجة لهجرة أعداد كبيرة من هذه القطاعات وهناك عوامل قادت إلى تفاقم الظاهرة مع بداية النصف الثاني من السبعينيات فقد

(١) المامون السر كرار الطيب ، 2000م، جمعيات المهاجرين الطوعية في البيئة الحضرية رسالة دكتوارة غير منشورة .

برزت دوافع نفسية وإجتماعية طاغية سيطرت على أفكار الشباب ودفعتهم للهجرة ، رغم أن هذه الدوافع لا تخلو من مقاصد إقتصادية الا أن الجانب السيكولوجي والإجتماعي كان المحرك الأساسي لتلك المقاصد الإقتصادية فقد بدأ يلوح في أفق المجتمع السوداني وخاصة في المدن نوع جديد من نمط الاستهلاك الترفي والإنفتاح المظهري وصارت التطلعات إلي الثراء السريع هاجسا يؤرق الشباب ودافعا نفسيا وإجتماعيا يبتزهم ويدفعهم للتفكير في الهجرة والتي اصبحت ضرورة مع تغير الظروف الإقتصادية في السودان نحو الأسوأ في الثمانينات والتسعينيات [١]

8.3.3 دوافع هجرة السودانيين إلى الخارج :-

يمثل الدافع الإقتصادي اهم دوافع هجرة السودانيين للخارج ، فقد شهد الإقتصاد السوداني إنكماشا حادا نتيجة لتدني الإنتاجية وفشل بعض مشروعات التنمية في القطاعين العام والخاص ويعزى ذلك لأسباب عديدة أهمها ضعف رأس المال وخاصة رأس المال الأجنبي وقلة الموارد النفطية ومشاكل الطاقة وسوء الإدارة وعدم الإستقرار السياسي ،هذا بالإضافة إلى السياسات المالية الخاطئة والتي إستهدفت تخفيض قيمة الجنية السوداني من 33 قرشا للدولار الأمريكي في عام 1975م إلى 250 قرشا 1984م ثم 1200 قرشا عام 1989م و 1450 قرشا عام1997م[٢] وهذا الإنخفاض المتواصل لقيمة الجنية السوداني أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم وإرتفاع أسعار السلع بشكل كبير وبالتالي أثر على مستوى المعيشة وخاصة لأصحاب الدخول الثابتة من العمال والموظفين مما لعب دورا أساسيا في دفع الأيدي العاملة للهجرة فبينما لا يتعدي متوسط الدخل السنوي في السودان 500 دولار نجد ان متوسط ما يوفرة المهاجر شهريا لا يقل عن 500 دولار وهنالك دراسة لعينة من الأساتذة العاملين بالجامعات السعودية أوضحت ان رواتبهم تبلغ حوالي خمسة أضعاف ما كانوا يتقاضونة قبل الهجرة [٣]

9.1.3 سمات المهاجرين السودانيين :-

([١])أ. د عبد الوهاب إبراهيم الزين ، 2012م، آثر الأغتراب علي التوجهات و الإنتماءات الوطنية ، آفاق الهجرة ، مركز السودان لدراسات الهجرة والتنمية والسكان ، العدد التأمل ، 40 .

([٢]) بنك السودان ،1997م، التقرير السنوي .

([٣])علوية عثمان دبلوك،1985م، دراسة تحليلية عن هجرة أستاذة الجامعات السودانية للجامعات السعودية ، ص 205

هنالك عدد من السمات التي يتميز بها المهاجرين السودانيين والتي تتمثل في الأتي :

1.طول فترة البقاء بدول المهجر التي تصل الي 10 سنوات فاكثر .

2. اكثر المهاجرين السودانيين من الذكور وقاطني الحضر خاصة الهجرات الأحدث.

3.حوالي 90% من المهاجرين يقيمون في بلدان عربية خاصة السعودية (51%) تليها ليبيا .

10.3.3 القوانين المنظمة لهجرة السودانيين للخارج :-

ينص دستور السودان الانتقالي للعام 2005م على حق المواطن في الهجره والتنقل داخل وخارج السودان والعودة إليه كما ينص قانون القوى العاملة 1972م على انه واجب علي كل سوداني يرغب في العمل خارج السودان أن يحصل على إذن بذلك وفقا للوائح الصادرة بموجب أحكام القانون والضوابط التي تكفل حماية العماله السودانيه في الدول المستقبله وكيفيه إستخدامهم، ومرت الاطر القانونية التي تحكم هجرة السودانيين الى الخارج بعدة مراحل تتمثل في الآتي:

1. في عام 1979م صدر القرار الجمهوري رقم 681 لسنة 1979م بإنشاء الجهاز المركزي لرعاية شئوون تحت رعاية رئيس الجمهورية آنذاك .

2. في عام 1986م صدر قانون تنظيم إمتيازات وحوافز السودانيين العاملين بالخارج لسنة 1986م وتبعه إصدار قانون المساهمة الوطنية الإلزامية لسنة 1986م

3. وفي عام 1989م تم الغاء قانون 1986م وصدر قانون تنظيم إمتيازات وحوافز السودانيين العاملين بالخارج سنة 1989م وتم الغاء هذا القانون بموجب قانون رعاية شئوون السودانيين العاملين بالخارج لسنة 1993م ومن ثم ألغاء هذا القانون بموجب أحكام قانون تنظيم شئون السودانيين العاملين بالخارج لسنة 1998م وكذلك ألغاء قانون المساهمة الوطنية على السودانيين العاملين بالخارج لسنة 1986م والذي إشتمل على الإلتزامات والإمتيازات الممنوحة بعد تطور تجربة التعامل مع السودانيين بالخارج [1].

11.1.3 تطور هجرة السودانيين:-

(1).المجلس القومي للسكان ، مصدر سابق ، ص (113)

بالرغم من عدم وجود احصائيات دقيقة لأعداد المهاجرين السودانيين الا انه وفقا لتقديرات جهاز تنظيم شئون السودانيين العاملين بالخارج فان اعداد المهاجرين السودانيين العاملين بالخارج حوالي(5.6) مليون مهاجر [1].

الجدول (**1.1.3**) يوضح تطور هجرة السودانيين الخارجية وفقا للعقود التي تم توثيقها بوزارة العمل للعمل في الفترة من (2008 – 2016م).

العام	2008م	2009م	2010م	2011م	2012م	2013م	2014م	2015م	2016م
المهاجرين	10030	22722	31879	62009	91936	97451	98507	118607	115275

المصدر: وزارة العمل والإصلاح الإداري ،تقارير متفرقة

12.1.3 تطور هجرة السودانيين بيانيا:

الشكل البياني رقم (1.1.3) يوضح التمثيل البياني للمهاجرين السودانيين خلال الفترة (2008-2016م)

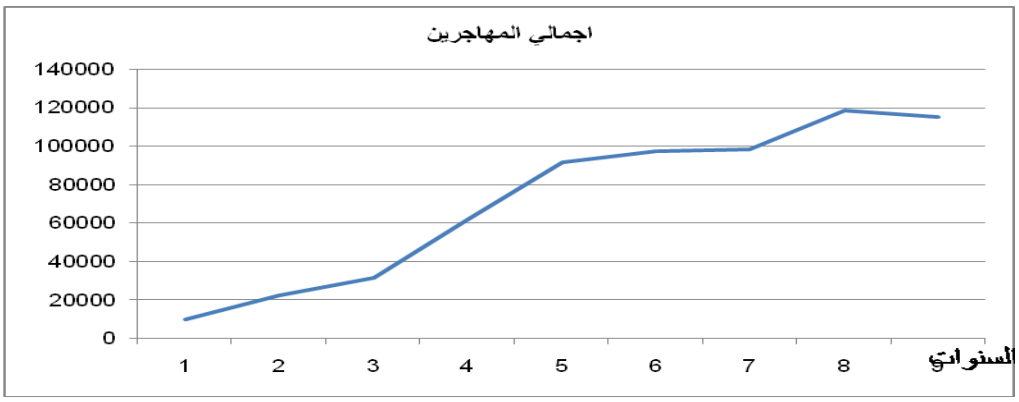

المصدر،اعدد الدارس من خلال بيانا الجدول (1.1.3)

بالنظر الي الجدول (1.1.3) والشكل البياني (1.1.3) يتضح تناسب زيادة أعداد المهاجرين السودانيين طرديا مع الزمن حيث بلغت اعلى مستوي لها في العام 2015م ثم تراجعت قليلا في العام 2016م .

(1). جهاز تنيظم شئون السودانيين العاملين بالخارج ،ادارة الاحصاء

13.1.3 هجرة السودانيين حسب المهنة:

فيما يلي الجدول (2.1.3) يوضح االمهاجرين السودانيين حسب المهنة خلال الفترة (2008م-2016م)

المهنة	المهاجرين	المهنة	المهاجرين
مدراء وإداريين	1,245	عمال تشغيل وتجميع الماكينات	169233
إختصاصيون وعلميون	61445	مهن أولية	35207
فنيون	27949	أعمال زراعية ورعي وتربية حيوان	628389
أعمال كتابية وحسابية	1389	حرفيين	95901
أعمال البيع والخدمات	4188		

المصدر: وزارة العمل والاصلاح الاداري ،تقارير متفرقة

14.1.3 هجرة السودانيين حسب المهنة بيانيا:

الشكل البياني (2.1.3) يوضح هجرة السودانيين حسب المهنة خلال الفترة (2008م-2016م)

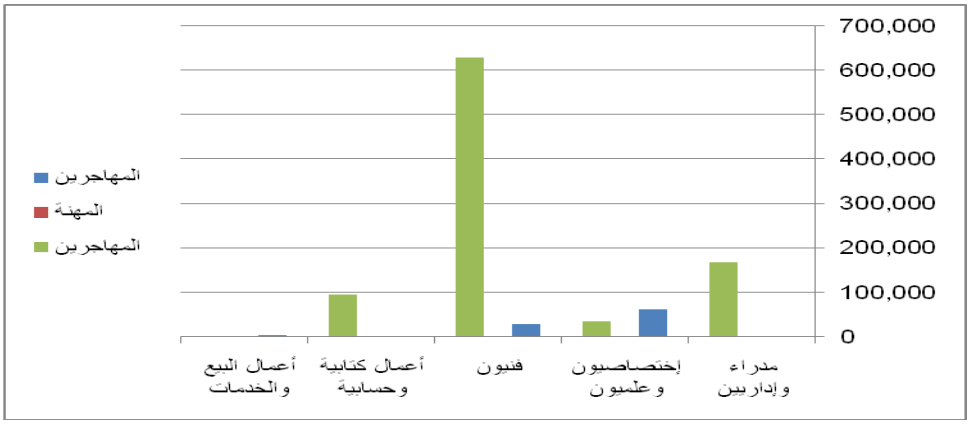

المصدر : اعداد الدارس من خلال بيانات الجدول (2.1.3)

يلاحظ من خلال الجدول رقم (2.1.3) والشكل البياني (2.1.3) ان اكثر الفئات هجرة هي عمال تشغيل وتجميع الماكينات يليهم الأعمال الزراعية وتربية الحيوان بينما اقل الفئات هجرة المدراء والاداريون.

15.1.3 المهاجرين السودانيين حسب الدولة:-

الجدول(**3.1.3**) يوضح تطور هجرة السودانيين حسب الدوله في الفترة من (2008م2016م)

الدولة	السعودية	الكويت	البحرين	قطر	عمان	ليبيا	الامارات
المهاجرين	584151	11124	984	12154	2379	17291	14961

المصدر: وزارة العمل والاصلاح الاداري ،تقارير متفرقة

16.1.3 المهاجرين السودانيين حسب الدولة بيانيا :

الشكل رقم (3.1.3) يوضح تمثيل المهاجرين السودانيين حسب المهنة خلال الفترة 2008م-2016م)

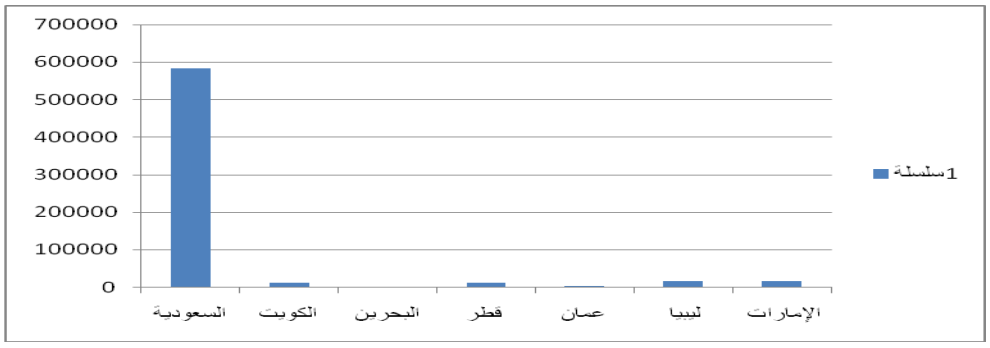

المصدر: اعداد البحث من بيانات الجدول(3.1.3)

بالنظر الي الجدول (**3.1.3**) والشكل البياني (**3.1.3**) يلاحظ ان المملكة العربية السعودية تمثل الوجهة الأولي لهجرة السودانيين ،تليها ليبيا ومن ثم الإمارات العربية ،بينما تمثل البحرين اقل الدول إستقبالا للمهاجرين السودانين.

2.3 تحويلات المهاجرين السودانيين

يتناول هذا المبحث تحويلات المهاجرين السودانيين وتطورها وأهم العوامل المؤثره عليها

1.2.3 تطور تحويلات المهاجرين السودانيين

بالرغم من إرتفاع معدلات هجرة السودانيين للخارج الا ان تحويلاتهم المالية إتسمت بالضعف لاسيما عبر القنوات الرسمية حيث بلغت تحويلات المهاجرين السودانيين عبر القنوات الرسميه نسبة 22.7% وفقا لدراسة (جلال الدين 1985م)،وفي دراسة اخرى اجراها الغول(1982م) حددت تحويلات المهاجرين عبر القنوات الرسمية بنسبة 24% بينما 76% من التحويلات تنساب عبر القنوات غير الرسمية (1) ،وذلك بسبب اتساع الفجوة بين سعر الصرف الرسمي والموازي والتي بلغت 60% خلال الفتره (1978–1989م) مما شجع على تحويل اغلب المعاملات الى السوق الموازي بعد ذلك إرتفعت تحويلات السودانيين بعد اكتشاف وتصدير البترول خلال الفتره من (2005م–2010م) حيث شكلت في هذة الفتره نسبة 51%من إجمالي تحويلات القطاع الخاص بنسبة 5% من الناتج المحلي الاجمالي مقارنة بنسبة 8% لعائدات البترول وكان ذلك بسبب إستقرار الوضع الإقتصادي وثبات سعر صرف العملة [1] ، ثم بدات في التراجع مرة أخرى بعد إنفصال جنوب السودان وخروج نسبة كبيرة من موارد البترول من موازنة الدولة.

---

(1) د.صديق محمد احمد مضوي ،2016م ،تحويلات واستثمارات المهاجرين السودانيين الحوافز-التارجح ،افاق الهجرة:مركز السودان لدراسات الهجرة والتنمية والسكان،العدد16 ،ص109

الجدول (1.2.3) يوضح تطور تحويلات المهاجرين السودانيين بملايين الدولارات خلال الفترة (1980-2017م)

السنة	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
التحويلات	309	376.35	188.35	284.13	294.68	29.14	113.32	188.24	215.18	212.57
السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
التحويلات	61.9	45.4	123.8	75.2	107.2	346.2	220.1	416.3	686.6	702.3
السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
التحويلات	686.6	818.7	1085.9	1218.4	1580.2	1026	1064.1	1766.7	3100.1	2106.1
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017		
التحويلات	1845.1	437.6	401.4	424	314.1	149.1	152.6	212.6		

المصدر : بنك السودان المركزي

2.2.3 تطور تحويلات السودانيين بيانيا:

الشكل رقم (1.2.3) يوضح تطور تحويلات السودانيين بيانيا

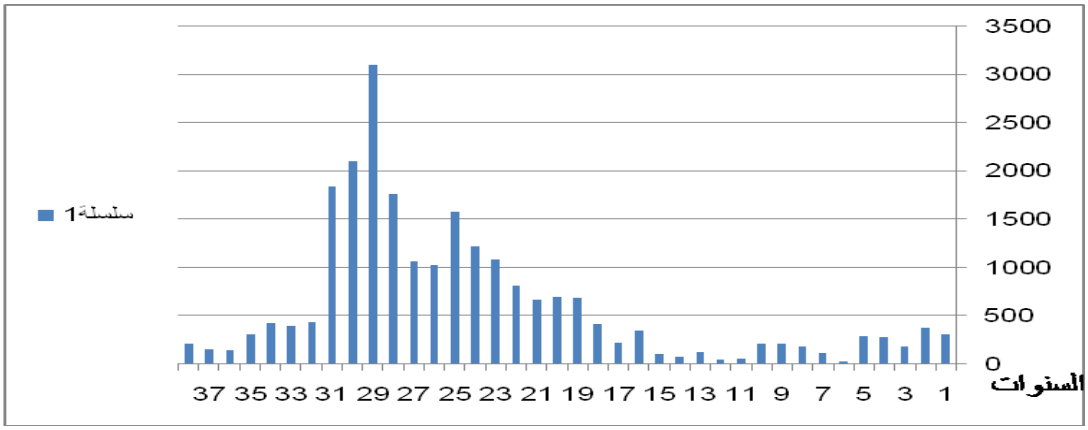

المصدر: اعداد الدارس من خلال بيانات الجدول رقم (1.2.3)

بالنظر الي الجدول (1.2.3) والشكل البياني(1.2.3) بلغت تحويلات المهاجرين السودانيين اعلى مستوى لها في العام 2008م (3100.1) بينما بلغت ادني مستوي لها في العام 1981م(29.14)،و بلغ متسوط التحويلات 614.9

3.2.3 العوامل المؤثره تحويلات المهاجرين في السودان:-

1. أسعار الصرف:-

تعتبر آلية سعر الصرف العنصر المحوري في الإقتصاد لما له من أهمية بالغة في تسوية ميزان المدفوعات وتعتبر سياسات سعر الصرف التي تتبعها الدولة من أهم أدوات السياسة النقدية والمالية والتي تختلف من دولة إلى أخري وفقاً لإختلاف الظروف الإقتصادية والمالية التي تشهدها الدولة ومن أهم العوامل التي تؤثر على تحديد سعر الصرف درجة الإنفتاح على العالم الخارجي ، وتظهر الضرورة إلى إستعمال العملات الخارجية عندما تقوم علاقات تجارية ومالية بين الدولة ودول أخرى وتعتبر تحويلات العاملين بالخارج واحدة من تلك المعاملات التي تتم بين الدولة ودول العالم الأخرى، لذلك لابد من وجود آلية لتحويل العملات بين الدول لتسوية تلك المعاملات ويمثل سعر الصرف تلك الآلية لتحويل العملات بين الدول [1]، ويعامل كسعر أي سلعة وفقا لنظرية الأثمان لبلدين مختلفين حيث تعد إحدى العملتين سلعه والأخرى هي النقد الذي يقيس تلك السلعة ويتم تحديد سعر الصرف بتفاعل قوى العرض والطلب من العملة الوطنية والعملة الأجنبية ، ويمثل انخفاض قيمة العملة الوطنية عاملا مهما في جذب مدخرات المهاجرين لذلك قد تلجا بعض الدول احيانا الى تحفيض القيمة الخارجية لعملتها بغرض تحفيز المهاجرين لتحويل مدخراتهم ،الا ان تدهور سعر صرف العملة في السودان امام العملات الأجنبية ووجود اكثر من سعر صرف للعمله اضعف الإستفادة من موارد المهاجرين بالصورة المطلوبة وذلك للآتي:

أ. إحجام المهاجرين عن التحويل او الاستثمار عبر القنوات الرسمية لعدم واقعية سعر الصرف الرسمي

([1]) د. سامي خليل ، مصدر سابق ذكره ، ص754.

ب. اصبح الإتجار في العملة الأجنبية أكثر جاذبية للمهاجرين من إيداعها وإستثمارها في المصارف [1].

تطور سعر صرف العملة في السودان:-

شهدت أسعار صرف العملة في السودان عدة تطورات وتغيرات خلال فترة الدراسة حيث تم تعديل لائحة التعامل بالنقد الأجنبي في العام 1979م وتمثلت أهم سماتها في الآتي:

١. حرية حيازة النقد الأجنبي دون قيود .
٢. السماح للمقيمين بفتح حسابات بالنقد الأجنبي يتم تغذيتها وإستخدامها دون قيود.
٣. التعامل من خلال سوقين لسعر الصرف رسمي وموازي وحدد لكل سوق موارده واستخداماته إضافة الى إصدار عدة قوانين ومنشورات تنظم التعامل بالنقد الأجنبي،كما شهد العام 1979م إستخدام سعر الصرف المعدل والذي بموجبة تمكن بنك السودان المركزي من تعديل سعر صرف العملة خاصة في حالات اكتشاف ان ذلك السعر لم يكن السعر الواقعي او التوازني وفي عام 1983م تم الغاء السعر الموازي واستعيض عنة بالسعر الحر وفي عام 1985م تم تخفيض السعر الرسمي بنسبة 48% واستمرت عمليات التخفيض لسعر الصرف حتي 1986م وتم انشاء سوق للموارد ليقوم بتحديد اسعار الصرف المختلفة بواسطة لجان متخصصة واستمرت سياسة تخفيض سعر الصرف الى ان تم تحرير وتعويم سعر الصرف بتبني سياسات التحرير الاقتصادي في عام 1992م والتي هدفت الى معالجة مشكلات ميزان المدفوعات واعطاء قيمة واقعية للجنية السوداني مقابل العملات الاجنبية حيث شهدت تلك الفترة نظام سعر الصرف العائم وتم بذلك توحيد سعر الصرف والغاء نظام سعر الصرف الرسمي والسوق المصرفية الحرة واستعيض عنها بسوق حرة موحدة للتعامل بالنقد الاجنبي بالاضافة الى تحرير سعر صرف الجنية وتحديده وفقا لآليات السوق من واقع العرض والطلب ،ومن ثم انشاء عدد من شركات الصرافة في العام 1995م وإصدار لائحة لتنظيم اعمالها وعلاقتها مع بنك السودان وفي عام 1996م تم تحديد السعر الذي تتعامل به البنوك وشركات

([1]) .خالد لورد ، اقتصاد الهجرة:الفرص والتحديات ،مصدر سابق ،ص27

الصرافة المعتمدة يوميا بناء على السعر الذي يحددة بنك السودان المركزي وفي الفترة من 1997م-2001م تم اعتماد التعامل بطريقة سعر الصرف الزاحف ومن اهم ملامح ذلك النظام تحديد سعر صرف رسمي تتخذه الدولة لتخفيض عملتها بمقدار محدد وتم استحداث آلية للتدخل في سوق النقد الأجنبي عن طريق بيع وشراء العملات من والى البنوك وشركات الصرافة عبر غرفة التعامل بالنقد الأجنبي لمقابلة طلبات العملاء وفي الفترة من (2000-2001م) تم الغاء القيود المفروضة على التعامل بالنقد الأجنبي وتحرير سعر الصرف والسماح لكافة فروع المصارف التجارية المعتمدة بمزاولة عمليات النقد الاجنبي وفقا للسياسات التي تحددها ادارة المصرف المعني ومنشورات البنك المركزي وخلال الفترة من(2001 - 2008م) تم إستخدام نظام سعر الصرف المرن المدار بهدف المحافظة على إستقرار سعر الصرف والإستمرار في تحرير التعامل بالنقد الأجنبي وشهدت هذه الفترة حدوث إستقرار سعر الصرف نتيجة لزيادة تدفقات عائدات النفط وأصبحت قوى العرض والطلب هي المحدد الرئيسي لسعر الصرف ويكون التدخل في سوق النقد الأجنبي لتصحيح المسار ولادارة السيوله في الإقتصاد وخلال الفترة من(2008-2009م) تقلصت عائدات النفط جراء الأزمة العالمية مما ادي الي ضغوط على سوق النقد ساهمت في بروز السوق الموازي من جديد فمنذ اوائل 2009م بدأت تتعدد أسعار الصرف وارتفع الفارق بين سعر الصرف الرسمي والموازي نتيجة للأزمة المالية ومن ثم إنفصال جنوب السودان الذي افقد البلاد 76% من موارد النقد الإجنبي[1]، انعكس ذلك سلبا على تحويلات المهاجرين السودانيين.

(1) .بنك السودان المركزي ،2005م، الاصدارة رقم 7،

الجدول (2.2.3) يوضح تطور اسعار الصرف الرسمي والموازي خلال فترة (1980-2017م)

السنة	سعر الصرف الرسمي	سعر الصرف الموازي	السنه	سعر الصرف الرسمي	سعر الصرف الموازي
1980	0.005	1.25	1999	2.51	2.4
1981	0.0089	1.5	2000	2.57	2.9
1982	0.013	1.8	2001	2.58	2.9
1983	0.013	1.8	2002	2.62	2.9
1984	0.025	2.1	2003	2.57	2.9
1985	0.045	3.15	2004	2.59	2.8
1986	0.045	3.15	2005	2.43	2.4
1987	0.045	3.45	2006	2.17	2.1
1988	0.045	3.3	2007	1.01	1.01
1989	0.045	4.25	2008	2.08	2.09
1990	0.045	4.099	2009	2.28	2.6
1991	0.045	11.3	2010	2.31	2.8
1992	0.1	0.03	2011	2.66	3.6
1993	0.132	0.22	2012	3.56	5.7
1994	0.21	0.32	2013	4.74	7.1
1995	0.04	0.4	2014	5.71	8.800
1996	1.24	0.82	2015	6.01	13
1997	1.57	1.46	2016	6.18	15
1998	1.99	1.71	2017	6.67	20.1

المصد ر: بنك السودان المركزي

2.2.3:تطور اسعار الصرف بيانيا :

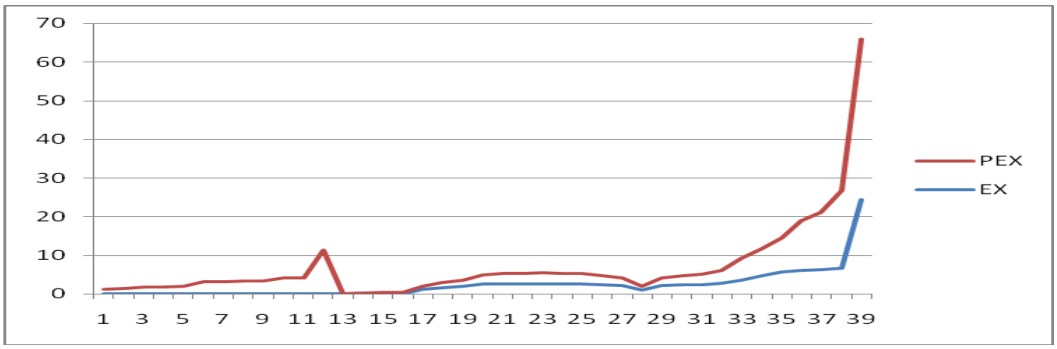

المصدر: اعداد الدارس من خلال بيانات الجدول(1.2.3)

بالنظر الى الجدول (**2.2.3**) ومن خلال الشكل البياني (**2.2.4**) يلاحظ اتساع الفارق بين سعر الصرف الرسمي والموازي حيث بلغ متوسط سعر الصرف الرسمي (1.8) بإنحرف معياري (1.9)، وبلغ متوسط سعر الصرف الموازي (3.9) بانحراف معياري(4.3) بينما بلغت أعلى قيمة لسعر الصرف الرسمي (6.6) وأعلى قيمة لسعر الصرف الموازي (20.1) ، تقلص الفارق بين السعر الصرف الرسمي الموازي خلال فترة التسعينات وإستمر في ذلك ليتساوي سعر الصرف الرسمي والموازي في العام 2008م ويعزى لذلك بفضل الإستقرار الذي حدث نتيجة لإكتشاف وتصدير البترول ثم عاد الفارق بين سعر الصرف الرسمي والموازي في الاتساع لاسيما بعد انفصال جنوب السودان وخروج نسبة كبيرة من موارد البترول من موازنة الدولة ، وبالرجوع الي الجدول رقم(1.2.3) والشكل البياني (1.2.3) يلاحظ ان أعلي مستوي لتحويلات المهاجرين بلغ (3100.1) مليار دولار في العام 2008م وذلك لإنعدام الفارق بين سعر الصرف الرسمي والموازي ثم بدات التحويلات في الإنخفاض مع إتساع الفارق بين سعر الصرف الرسمي مما شجع التحويل عبر القنوات غير الرسمية.

2. معدلات التضخم:

يعرف التضخم بأنه الزيادة المستمرة في المستوى العام للاسعار ،وعرفه البعض بأنه الزيادة النسبيه في المستوى العام للأسعار والذي يؤدي الى ضعف القوة الشرائية للنقود وإنخفاض قيمتها الحقيقية[1] ، وتؤثر معدلات التضخم على التحويلات سلبا من زاويتين :

(1) .عبد العظيم احمد داؤد ابراهيم ،ماستخدام منهجية الانحدار الذاتي زو الفجوات الموزعة بالتطبيق علي دالة الاستثمار الاجنبي في السودان ،رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة السودان والتكنولوجيا ،2019م، ص27

أ. يحدد معدل التضخم في الدولة المضيفة للعماله كمية المدخرات التي يمكن أن يحققها المهاجرين أثناء إقامتهم فيها اذ ان إرتفاع معدلات التضخم تؤدي إلى إنخفاض مستويات الأجور الحقيقية وبالتالي تراجع معدل الإدخار لدى المهاجرين مما يؤثر سلبا على تحويلات المهاجرين.

ب. ارتفاع معدلات التضخم في دولة الأصل تقلل من القيمة الحقيقة لتحويلات المهاجرين مما يزيد من تفضيلات المهاجرين بالإحتفاظ بمدخراتهم في دول الإستقبال وبالتالي تتاثر التحويلات سلبا باستثناء الجزء اليسير الذي يتم تحويله بغرض تغطية نفقات الأسرة ، وقد ظل الإقتصاد السوداني يعاني من ظاهرة إرتفاع معدلات التضخم ولفترات طويلة مع إختلاف حدتة من فترة لاخري ما بين الإرتفاع والإنخفاض وذلك نتيجة لبعض السياسات الإقتصادية والمشاكل الهيكلية التي لازمت الإقتصاد السوداني لفترات طويلة إضافة الى الإنفاق الحكومي الذي لعب دورا متعاظما في إرتفاع معدلات التضخم لا سيما ان هذا الإنفاق لا يقابلة إنتاج حقيقي ويتم تمويلة بزيادة عرض النقود[1].

تطور معدلات التضخم في السودان:

الجدول (3.2.3) يوضح تطور معدلات التضخم في السودان خلال الفترة (1980-2017)

السنة	التضخم	السنة	التضخم
1980	26.09	1999	16.16
1981	22.56	2000	8.02
1982	27.69	2001	4.92
1983	31.13	2002	8.3001
1984	32.45	2003	7.7
1985	46.33	2004	8.460
1986	29.04	2005	8.5
1987	24.98	2006	7.2
1988	49.14	2007	8.199
1989	74.08	2008	14.3
1990	67.38	2009	11.2
1991	112.52	2010	13

(1). هوديدا محجوب ابراهيم ،تطور معدلات التضخم في السودان في الفترة من 2004-2014م، مجلة المصرفي ،العدد80،ص 27

1992	119.24	2011	18.1
1993	101.18	2012	35.1
1994	115.93	2013	37.1
1995	68.97	2014	36.9
1996	130.44	2015	16.9
1997	47.19	2016	17.8
1998	17.01	2017	32.4

المصدر: بنك السودان المركزي

(3.2.3) تطور معدلا ت التضخم في السودان بيانيا:

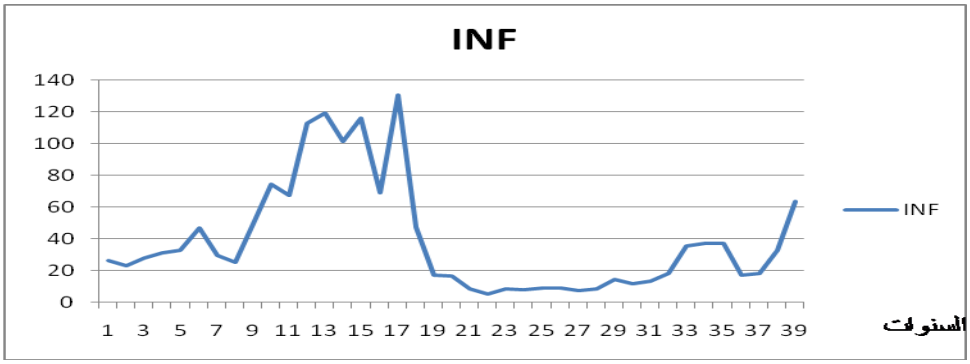

المصدر : بنك السودان المركزي

بالنظر الي الجدول رقم (3.2.3) ومن خلال الشكل البياني (3.2.3) يلاحظ إرتفاع معدلات التضخم حيث بلغ متوسط معدل التضخم (35.43) بانحراف معياري (35.9) بينما بلغ اعلى مستوى له في العام 1996م (130.4) ،ثم بدا في الإنخفاض ليبلغ أدنى مستوى له في العام 2001م (4.9) وإستمر في المحافظة على معدلات منخفضة حتى العام 2010م ثم عاود الإرتفاع مره أخرى بعد إنفصال جنوب السودان في العام (2011م) وإستمر على ذلك الى أن بلغ أعلي مستوى له في العام 2017م (32.4) ، وبالرجوع الى الجدول (20203) نجد ان تحويلات المهاجرين السودانيين إنخفضت من(346.2) في عام (1995م) عندما كان معدل التضخم 68.9 الى (220.1) عندما بلغ معدل التضخم (130)في العام 1996م بينما بلغت التحويلات أعلى مستوي لها في العام 2008م بسبب الإستقرار الاقتصادي وإنخفاض معدلات التضخم.

3. الناتج المحلي الإجمالي :

–يمثل الناتج المحلي الإجمالي المجموع الكلي للسلع والخدمات المنتجة محليا ،ويعتبر المعيار الأكثر أهمية في عكس كفاءة الدولة في إستخدام مواردها وطاقاتها دون الإستعانه بالموارد الخارجية[1]، وتتأثر تحويلات المهاجرين بالناتج المحلي الإجمالي وذلك من خلال تاثيره على العائد الاستثماري من تحويلات المهاجرين، بالإضافة الى تاثيره على المتغيرات الإقتصادية الأخري التي تؤثر إيجابا على التحويلات،و شهد الناتج المحلي الإجمالي في السوداني تذبذبا وأضحا وذلك لإعتماده بدرجة كبيرة على القطاع الزراعي والذي يكون عرضة لتغير المناخ وتذبذب الأمطار بالإضافة الى عدم إستقرار السياسات الإقتصادية، الجدول(**4.2.3**) يوضح تطور الناتج المحلي الاجمالي خلال فترة الدراسة.

تطور معدلا ت الناتج المحلي الإجمالي:

الجدول(3.2.3) يوضح تطور الناتج المحلي الاجمالي السوداني خلال الفتره من (1980–2017م)

السنة	التضخم	السنة	التضخم
1980	794.4	1999	10754.6
1981	550.07	2000	13091.1
1982	541.5	2001	15716.4
1983	737.8	2002	18134.7
1984	472.2	2003	21368.6
1985	614.2	2004	26609.3
1986	808.7	2005	34197.3

(1).خالد عبدالمجيد لورد ، مصدر سابق، ص 102

44490.6	2006	810.6	1987
52844.7	2007	1039.8	1988
59584.7	2008	1834.7	1989
58325.3	2009	2446.9	1990
70367.4	2010	41806.4	1991
62386.1	2011	19266.05	1992
53339.9	2012	31763.4	1993
62687.2	2013	43909.6	1994
83478.5	2014	10124.3	1995
96994.5	2015	8406.9	1996
113690.8	2016	10236.1	1997
115962.1	2017	10998.3	1998
50574.7	2018		1999

المصدر: بنك السودان المركزي

تطور الناتج المحلي الاجمالي بيانيا:

الشكل البياني (3.2.3) يوضح تطور معدلات الناتج المحلي الإجمالي السوداني خلال الفترة (1980-2017م)

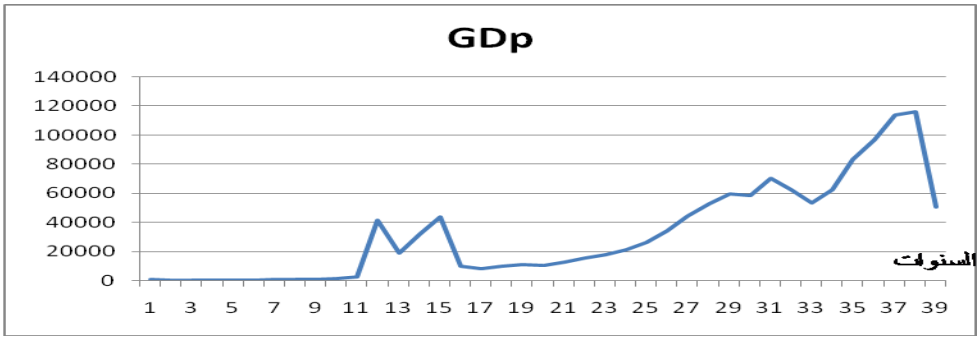

المصدر: اعداد الدارس من خلال بياناتى الجدول **(3.2.3)**

بالنظر الى الجدول **(4.2.3)** ومن خلال الشكل البياني رقم **(4.2.3)** يلاحظ تذبذب معدلات الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغ أعلي مستوى له في العام 2017م (115962.05) ، بينما

بلغ أدني مستوي له في العام 1984م (472.2) و بلغت قيمة متوسط الناتج المحلي (31610.15) بإنحراف معياري (33202.21)

٤. انتشار وكفاءة الجهاز المصرفي:

تلعب كفاءة وإنتشار الجهاز المصرفي في الدولة دورا مهما في جذب مدخرات العاملين بالخارج عبر القنوات الرسمية إلا أن ضعف الجهاز المصرفي السوداني وعدم إستقرار السياسات أضعف ثقة العملاء وبالتالي أثر سلبا على جذب تحويلات المهاجرين السودانيين حيث شهد الجهاز المصرفي السوداني عدة تطورات بعد التحولات الإقتصادية التي طرأت على الإقتصاد العالمي والمحلي نتيجة للطفره التي حدثت في أسعار النفط في العام 1976م وماترتب عليها من وجود فوائض مالية كبيره للدول المنتجة والمصدره للنفط وتدفق تلك الفوائض في السوق العالمي، وعمل السودان على فتح إقتصاده أمام الإستثمار الأجنبي والعربي بصفة خاصة مما أحدث تحولا في القطاع المصرفي كميا بالسماح لعدد من المصارف الأجنبية ان تزاول نشاطها في السودان ونوعيا بتاسيس المصارف التي تزاول نشاطها وفقا لصيغ التمويل الاسلامي وبعد ذلك جاءت مرحلة اسلام القطاع المصرفي في الفترة من (1984-1991م) علي إثر اصدار قرار منع المصارف العاملة بالسودان من التعامل بسعر الفائدة والإلتزام في معاملاتها بالصيغ الاسلامية ثم جاءت مرحلة التحرير الاقتصادي (1992-2002م) وأصدر بنك السودان المركزي في عام 1994م برنامجا لمدة ثلاث سنوات لتوفيق أوضاع المصارف إداريا وقانونيا وماليا بما يتوافق مع قانون تنظيم العمل المصرفي لعام 1991م ومقررات لجنة بازل المتعلقة بكفاية رؤوس أموال البنوك وذلك بهدف خلق نظام مصرفي فاعل ومواكب وبنهاية هذة المرحلة بلغ عدد المصارف في البلاد 26 مصرفا لديها 668 فرع على مستوع العاصمة والولايات وخلال هذة المرحلة حدث تحول كبير في موارد الجهاز المصرفي كما وكيفا والتي بلغت مداها في عام 1992م حيث بلغت نسبة الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي 11% ويعزى ذلك لإستبدال العملة التي اجبر بموجبها القطاع الخاص على إيداع مدخراتة داخل أوعية الجهاز المصرفي إلا ان تلك الاجراءات القت بظلال سالبة لاحقا ساهمت في فقدان الثقة في الجهاز المصرفي وبالتالي انخفضت نسبة الودائع الى الناتج المحلي الي 6.5% مما يعكس ظاهرة التسرب النقدي خارج الجهاز المصرفي ويمكن اجمال العوامل التي ادت الى ذلك في الآتي:

أ. تزايد عمليات الاختلاس والتزوير والتلاعب بالحسابات بالجهاز المصرفي.

ب. تضرر العملاء من العجوزات الناتجة عن صرف مبالغ كبيرة من البنوك .

ت. افلاس بعض البنوك والمؤسسات المالية وعدم صرف استحقاقات العملاء.

ث. تدني الخدمات المصرفية بسبب بطء الإجراءات وعدم توفر خدمات السحب والإيداع طوال اليوم بالإضافة الى إرتفاع العمولات مقابل الخدمات المصرفية.

ج. تذبذب سعر صرف العملة الوطنية وإنخفاض قيمتها مقابل العملات الأجنبية

ح. تقلب السياسات النقدية والمالية وعدم استقرارها

خ. سياسة التوقيف الموقت للبنوك من غرفة المقاصة[1]

التوزيع الجغرافي للمصارف العاملة بالسودان :-

بلغت جملة المصارف العاملة بالسودان حتى نهاية العام 2018م عدد(37) موزعه على ولايات السودان المختلفة ،الجدول **(5.2.3)** يوضح التوزيع الجغرافي للمصارف العاملة بالسودان.

الولاية	2018
الخرطوم	347
الولايات الوسطي	151
الولايات الشرقية	90
الولايات الشمالية	82
ولايات كردفان	70
ولايات دارفور	61
المجموع	801

المصدر: بنك السودان المركزي

(1) .بنك السودان المركزي ،2013م ، امكانية جذب المذيد من المدخرات الي داخل الجهاز المصرفي ،ط1